وزارة العدل

# الكتاب السنوي السادس

# لعام ٢٠١٥

تم انتاج هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي
This publication was produced with the support of

وزارة العدل

# الكتاب السنوي السادس

# لعام ٢٠١٥

تم انتاج هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي
This publication was produced with the support of

صاحب الجلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

# الكتاب السنوي لوزارة العدل لعام ٢٠١٥


| | |
|---|---|
| كلمة معالي وزير العدل | ٩ |
| لجنة إعداد الكتاب السنوي | ١٣ |
| لوحة الشرف | ١٧ |
| نبذة عن الوزارة(الرؤية والرسالة, القيم الجوهرية, والأهداف المؤسسية) | ٢١ |
| الهيكل التنظيمي | ٢٥ |
| خدمات الوزارة | ٢٩ |
| رسومات ومؤشرات | ٣٣ |
| التشريعات التي ساهمت الوزارة باعدادها او المشاركة | ٤٣ |
| اتفاقيات ومذكرات تفاهم. | ٤٥ |
| انجازات الوزارة. | ٤٧ |
| أبرز الاخبار الصحفية عن وزارة العدل | ٧٣ |
| نبذة عن اللجان الاجتماعية الثقافية الرياضية | ٧٩ |
| إصدارات | ٨١ |
| العدل في صور | ٨٣ |

# كلمة معالي وزير العدل

# كلمة معالي وزير العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني ان اضع بين ايدي القارئ الكريم الكتاب السنوي السادس للعام ٢٠١٥ والذي يظهر جليا ما تقدمه وزارة العدل للمراجعين والمستفيدين من خدماتها.

واذ تدرك الوزارة وباجهزتها الادارية والفنية ان من اهم اهدافها تقديم الدعم الفني والمالي للجهاز القضائي فانها تعمل جاهدة على ادخال افضل التحسينات على مباني المحاكم وتزويدها بافضل الاجهزة الفنية لمواكبة التطورات العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولقد تحولت القاعات سواء في مركز الوزارة او خارجها بحق الى – خلية نحل – تعمل وبالتعاون والتنسيق مع المجلس القضائي الموقر في اعداد التشريعات الخاصة بتطوير العمل في الجهاز القضائي، والتشريعات القضائية التي لها علاقة بالمتداعين بقصد تقصير امد التقاضي وتذليل الصعوبات التي تعترض الحصول على الحقوق بالسرعة الممكنة وصولا الى العدالة الناجزة دونما اي تأثير على حقوق اطراف الدعوى .

لقد عملت اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها الى ادخال مفاهيم جديدة الى التشريعات النافذة ومنها مفهوم العقوبات البديلة ضمن جرائم معينة وباحكام خاصة.

كما ان التشريعات التي تأخذ بالحلول البديلة سيتم العمل على تحديثها وتطويرها بما يتناسب مع افضل الممارسات في دول العالم بغية لتشجيع الاستثمار وايجاد البيئة التشريعية المناسبة لها

وتحقيقا لذلك فقد تم الاخذ بعين الاعتبار التنسيق مع الجهات العربية والدولية والمنظمات المتخصصة للاستفادة من خبراتها في المجالات التي تدخل في اختصاص وزارة العدل والمجلس القضائي وعقدت لهذه الغاية المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات المكثفة واستقبال وارسال الوفود لتدعيم كل ماهو ايجابي في المجالات كافة .

ولابد من الاشارة الى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ومنها ما ادخل على الموقع الالكتروني للوزارة والذي يؤمن سهولة التصفح واستخدام كافة الاتصالات باسلوب حديث وبأفاق واسعة للتواصل على هذا الموقع المتميز.

كما نشير الى الانتهاء من وضع مسودة الية احالة المجنى عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

وبمقتضى نظام التنظيم الاداري الجديد لوزارة العدل سيتم احداث الوحدات الادارية الجديدة التي تعزز عمل الوزارة ويمكنها من تقديم خدماتها لمراجعيها بافضل الطرق واقل التكاليف.

كما تم الاخذ بالاعتبار ان مجمل هذه الاعمال لابد ان يقوم بها جهاز فني واداري متخصص ، ولهذه الغاية اقيمت البرامج التدريبية والتأهيلية لقيام هذا الجهاز بدوره بكفاءه على اكمل وجه .

سائلين الله عزوجل وبلطفه ورحمته ان يحفظ اردننا الغالي آمنا مستقرا وان يكون مشعل خير وبركة ونموذجا يحتذي في الحرية والعدالة والدفاع عن حقوق الانسان في جميع ارجاء العالم في ظل توجيهات قائد المسيرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

وزيـــر العـــدل

د.بسام التلهوني

# لجنة إعداد الكتاب السنوي الخامس لعام ٢٠١٥

# لجنة إعداد الكتاب السنوي الخامس لعام ٢٠١٥

وزير العدل

**معالي الدكتور بسام التلهوني**

الأمين العام

**عطوفة القاضي احمد جمالية**

مدير مكتب الوزير ومدير وحدة الاتصال والاعلام

**الاستاذ عماد الشبلي**

اختصاصي صحافة واعلام/ وحدة الاتصال والاعلام

**السيدة نهلة عويس**

اختصاصي اتصال/وحدة الاتصال والاعلام

**الانسة ندى دعباس**

# لوحة شرف وزراء العدل

لوحة شرف وزارة العدل
مظهر رسلان
ابراهيم هاشم
د. رضا توفيق
الشيخ حسام الدين جار الله
عمر حكمت
توفيق أبو الهدى
الشيخ أحمد علوي السقاف
سمير الرفاعي
عبد الرحمن طبيفة
الشيخ عبد الله غوشة
هزاع المجالي
انسطاس حنانيا
عارف العبتاوي
علي حسنا
شفيق ارشيدات
بهجت التلهوني
أحمد الطراونة
سمعان داوود
أنور النشاشيبي
حسن الكايد
معروف معمر
عبد الرحيم الواكد
جريس حمادين
راتب الجزي
يوسف ابو حسن
نيسير كنعان
ماجد طبيفة
الطاهر حكيم
هشام التل
عبد الكريم العدمي
جواد العنبتاوي
أين عودة
حمدي منصور
د. ابراهيم العموش
سليم الزعبي
د. ابراهيم الجازي
خليفة السليمان
غالب الزعبي
د. أحمد زيادات

وزارة العدل

# نبذة عن وزارة العدل

# نبذة عن وزارة العدل

أنشأت وزارة العدل في ١٩٢١/٤/١١ تحت مسمى ( مشاور العدلية ) لتكون الذراع التنفيذي للجهاز القضائي الأردني، وتباشر منذ ذلك التاريخ دورها في العمل على الارتقاء بمستوى القضاء الأردني كماً ونوعاً، وتعزيز استقلاليته ونزاهته، ورفده بالمصادر التقنية الحديثة وتطوير أساليبه وإجراءاته، وفق أفضل الممارسات الدولية المتبعة.

## الرؤية

«مؤسسة مميزة وكفؤة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون ومكملة للجهود الوطنية ومعززة لثقة المجتمع.»

## الرسالة

«المساهمة في تهيئة بيئة قضائية نزيهة وشفافة ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية حقوق المواطنين وصون حرياتهم وحمايتها وتيسير سبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية،وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة.

## القيم الجوهرية

- النزاهة والشفافية
- العدالة والمساواة
- الانتماء
- التميز والإبداع
- العمل بروح الفريق
- الجودة والتحسين المستمر
- التواصل والتنسيق والتعاون

## الهدف الوطني

ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق العدالة والمساواة، وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية، وحماية الحقوق والحريات.

## محاور الاستراتيجية والاهداف الفرعية

### المحور الأول : المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل و فاعل .

١. تعزيز بيئة قضائية نزيهة و داعمة لاستقلال الجهاز القضائي

٢. المساهمه في تعزيز قدرات القضاة واكسابهم المهارات الضرورية للوصول الى أحكام قضائية ذات جودة عالية .

٣. المساهمه في تطوير و تحديث نظم الرقابه و التفتيش القضائي .

٤. ادخال مفهوم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي .

### المحور الثاني : المساهمة في تطوير منظومة التشريعات و القوانين في مؤسسات العدالة.

١. تحديث و تطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية .

٢. تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية ، بتحصين القوانين و التشريعات من الثغرات القانونية.

٣. تنمية القدرات و الكفاءات في مجال الصياغه التشريعية .

### المحور الثالث : تعزيز المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

١. تعزيز دور القيادات العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات

٢. تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج

٣. تعزيز الادارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجها.

٤. تعزيز ادارة المعرفة و ادامتها.

٥. تعزيز ادارة و تنمية الموارد البشرية .

### المحور الرابع : المساهمه في رفع كفاءة و فاعلية مؤسسات قطاع العدالة .

١. تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة .

٢. التوسع في ادخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع العدالة للوصول الى المصادر المعلوماتية و الخدماتية بيسر و سهوله .

٣. المساهمه في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقاً للعدالة الناجزة .

٤. المساهمه في تخفيف اعباء المحاكم و تحسين الاداء لضمان تقصير امد التقاضي.

٥. المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق احدث المعايير و الممارسات الفضلى.

٦. المساهمه في تطوير و تحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم .

٧. تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية.

**المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء و تحسين ثقافته القانونية.**

١. تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمات المجانية .

٢. تطوير البينية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وإيجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة .

٣. تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة بما يضمن لهم الحق بالإطلاع و الوصل على المعلومات بسهولة و يسر.

٤. مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين .

٥. تعزيز التعاون مع كليات الحقوق.

٦. تعزيز التعاون و التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

٧. المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الأنظمه التعليمية.

# الهيكل التنظيمي لوزارة العدل

# الهيكل التنظيمي لوزارة العدل

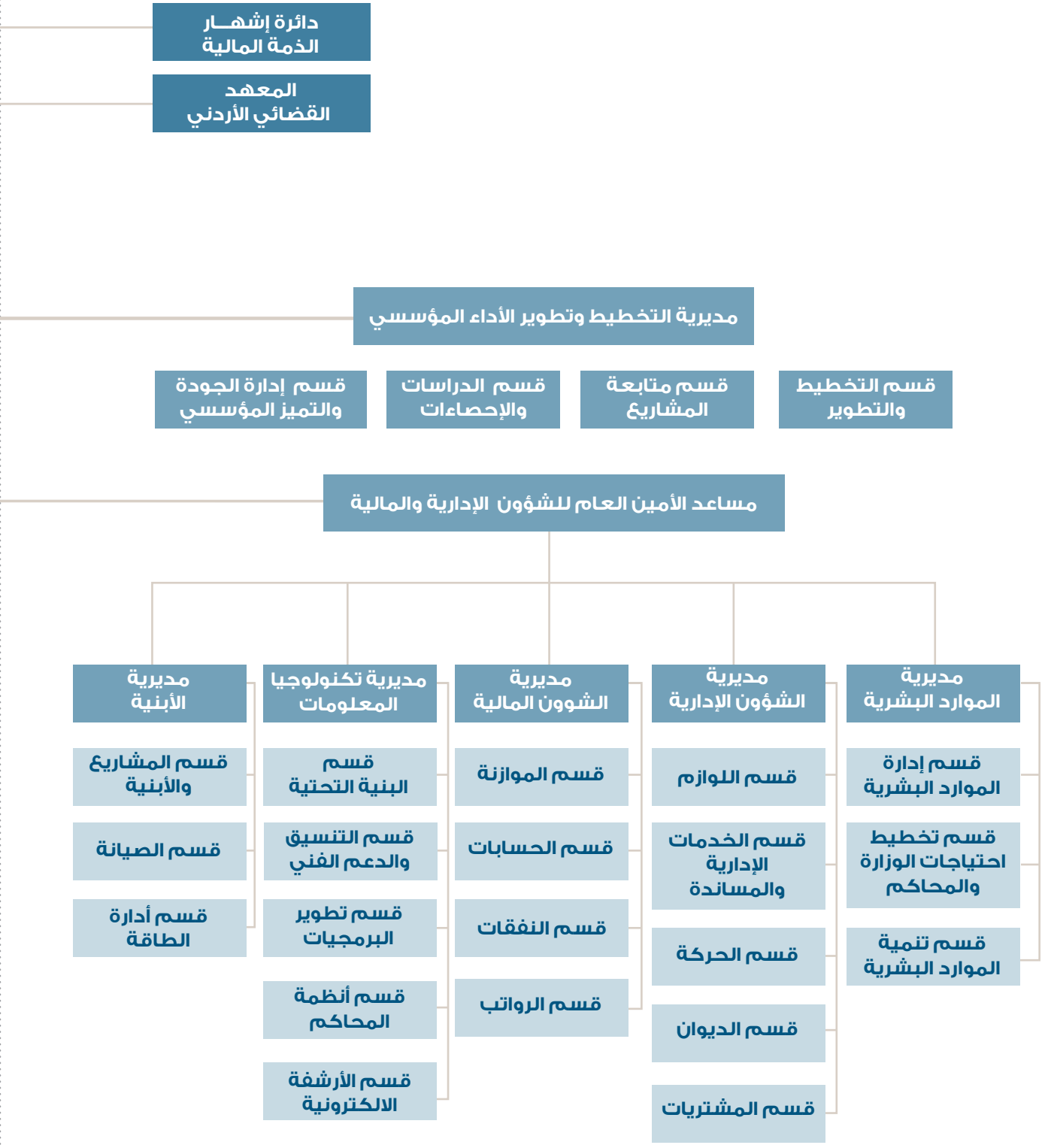

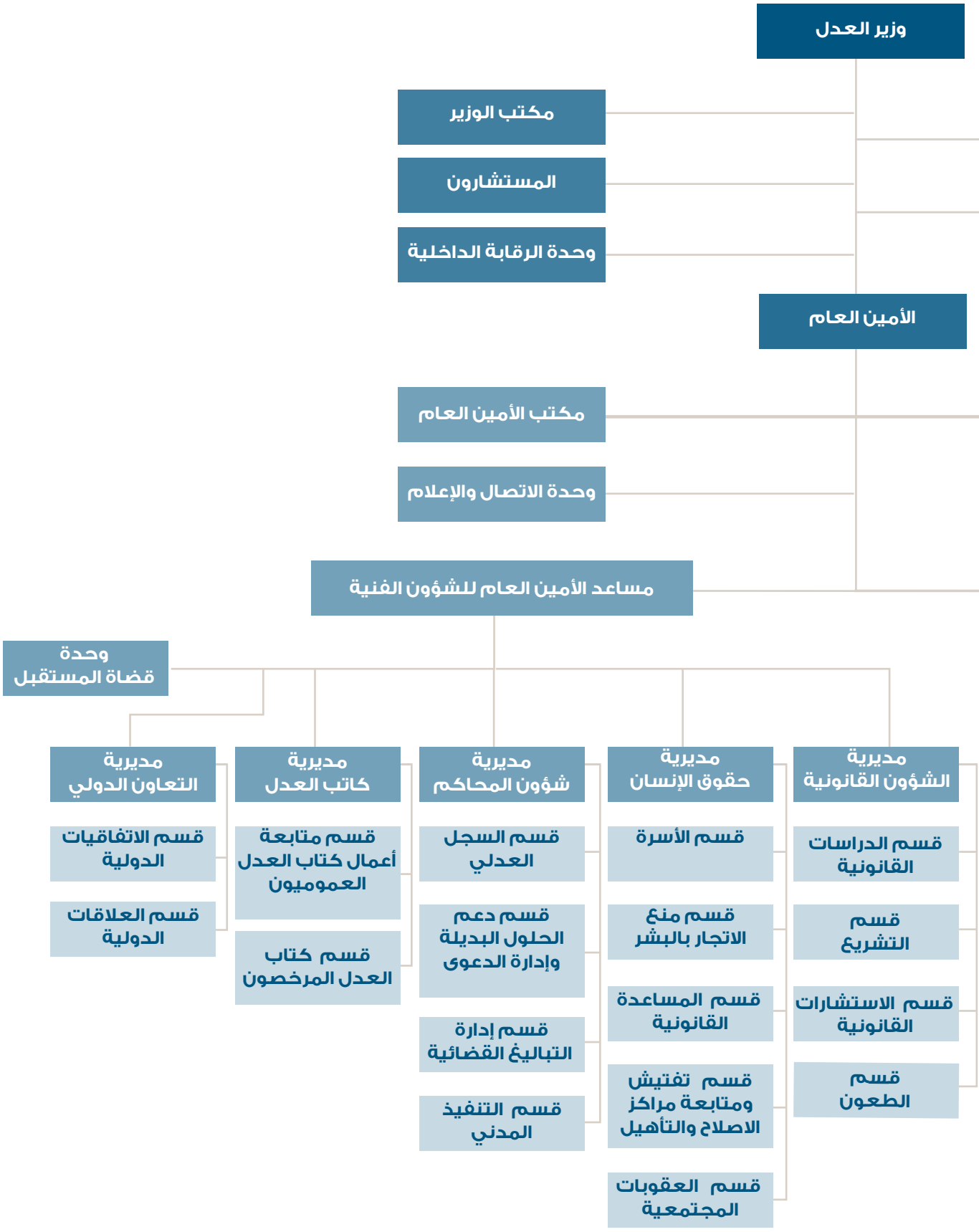
وزير العدل
مكتب الوزير
المستشارون
وحدة الرقابة الداخلية
الأمين العام
مكتب الأمين العام
وحدة الاتصال والإعلام
مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
وحدة قضاة المستقبل
مديرية الشؤون القانونية
قسم الدراسات القانونية
قسم التشريع
قسم الاستشارات القانونية
قسم الطعون
مديرية حقوق الإنسان
قسم الأسرة
قسم منع الاتجار بالبشر
قسم المساعدة القانونية
قسم تفتيش ومتابعة مراكز الاصلاح والتأهيل
قسم العقوبات المجتمعية
مديرية شؤون المحاكم
قسم السجل العدلي
قسم دعم الحلول البديلة وإدارة الدعوى
قسم إدارة التباليغ القضائية
قسم التنفيذ المدني
مديرية كاتب العدل
قسم متابعة أعمال كتاب العدل العموميون
قسم كتاب العدل المرخصون
مديرية التعاون الدولي
قسم الاتفاقيات الدولية
قسم العلاقات الدولية

# خدمات وزارة العدل

# خدمات الوزارة

## خدمات الوزارة

– طلبات الإذن بالتمييز نفعاً للقانون

– طلبات إعادة المحاكمة ( الدعاوى الجزائية)

– طلبات العفو الخاص

– طلبات نقل السجناء المحكومين

– طلبات المساعدة القضائية:

١. التبليغات

٢. الإنابات

– تصديق الوكالات والوثائق الرسمية

– الشكاوى

## خدمات الوزارة الالكترونية

١- توفير خدمة البريد الالكتروني للسادة القضاة وموظفي المحاكم .

٢ - خدمة طلب اصدار شهادة عدم المحكومية من خلال الانترنت .

٣ - خدمة الاستعلام عن القضايا «خدمات الكترونية» للجمهور والمحامين من خلال الانترنت.وتشمل ايضا الاستعلام عن شهادة عدم محكومية / معاملات كاتب العدل / استعلام الطلبات .

٤ - الربط الالكتروني مع دائرة الأحوال المدنية : لغايات الاستعلام عن بيانات المواطنين و المقيمين المسجلين لدى دائرة الاحوال المدنية لاستخدامها في خدمات تسجيل القضايا، كاتب العدل ، و برنامج اصدار شهادة عدم المحكومية، ويتم تحديثها بشكل دوري .

٥ - الربط الالكتروني مع دائرة الأراضي والمساحة : ربط الكتروني مباشر لتوفير خدمة الاستعلام عن بيانات معاملات كاتب العدل والرجوع الى سندات التسجيل في دائرة الاراضي والمساحة ، وتمكين دائرة الاراضي الحصول على بيانات معاملات كاتب العدل المتعلقة بالأراضي.

٦- الربط الالكتروني مع دائرة الجمارك الاردنية: ربط الكتروني مباشر تستطيع من خلاله متابعة القضايا الخاصة بالدائرة في المحاكم.

٧ - الربط الالكتروني مع وزارة المياه :. ربط الكتروني مباشر تستطيع من خلاله وزارة المياه وسلطة المياه من متابعة القضايا الخاصة بوزارة المياه في المحاكم.

٨ - الربط الالكتروني مع مديرية الأمن العام / ادارة المعلومات الجنائية : ربط الكتروني للحصول على بيانات اصحاب الأسبقيات لأغراض اصدار شهادة المحكومية.

٩ - خدمة ارسال الرسائل النصية القصيرة في ابلاغ طالبي شهادة عدم المحكومية بنتيجة طلباتهم ، وبوابة الدفع الألكتروني لدفع رسوم اصدار شهادة عدم المحكومية ، بالاضافة الى استخدامها من قبل وحدة قضاة المستقبل في التواصل مع طلاب قضاة المستقبل .

١٠ - سلطة اقليم العقبة الاقتصادية : ربط محكمة سلطة اقليم العقبة الاقتصادية مع شبكة المحاكم ونظام ميزان لغايات ادخال ومتابعة القضايا الخاصة بالمحكمة والمنظورة من قبل هيئة المحاكم التابعة لمحكمة بداية الجمارك في عمان.

١١ - انهاء اجراءات الربط الالكتروني مع دائرة الأحوال المدنية .

١٢ - ربط الكتروني وزارة الصناعة والتجارة بالاضافة الى السجل التجاري لدائرة مراقبة الشركات، مما يضمن صحة البيانات المدخلة على نظام ميزان لأطراف التقاضي.

١٣ - ربط كاتب العدل في غرفة تجارة عمان وغرفة تجارة والزرقاء واربد مع شبكة الوزارة .

١٤ - الانضمام الى مشروع ESB – مشروع الربط البيني الحكومي- بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والمتعلق بتبادل البيانات الكترونيا مع الدوائر الحكومية الاخرى.

١٥ - الإنتهاء من اجراءات الربط الشبكي مع دائرة الأمن العام تمهيدا لتعديل البرامج المحوسبة لتبادل المذكرات القضائية والبيانات المشتركة بين الأمن العام ووزارة العدل.

١٦ - الاستفادة من خدمات الكترونية تقدمها الدوائر الأخرى مثل خدمة E Banking التي يقدمها البنك المركزي .

١٧ – الربط الالكتروني مع نقابة المحامين الاردنيين.

١٨ – الانضمام لمبادرة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتفعيل خدمات الاستعلام الالكتروني عن الدعاوى على تطبيقات الهواتف النقالة .

١٩ – تفعيل حاسبة الرسوم (الترسيم الآلي) / لمعرفة رسوم الدعاوي وكاتب العدل والتنفيذ عن طريق ادخال بيانات القضية وقيمتها .

٢٠ – الاستعلام عن طلبات النقض والاعادة والعفو الخاص / يتم الاستعلام عن طريق رقم الطلب وسنته ونوعه .

٢١– توفير نماذج ودليل المعاملات في المحاكم (الخدمات التي تقدمها المحاكم والرسوم الواجب استيفائها).

# رسومات بيانية

# رسوم بيانية ومؤشرات

## المؤشرات المتعلقة بمديرية ادارة انظمة المعلومات:

### البنية التحتية

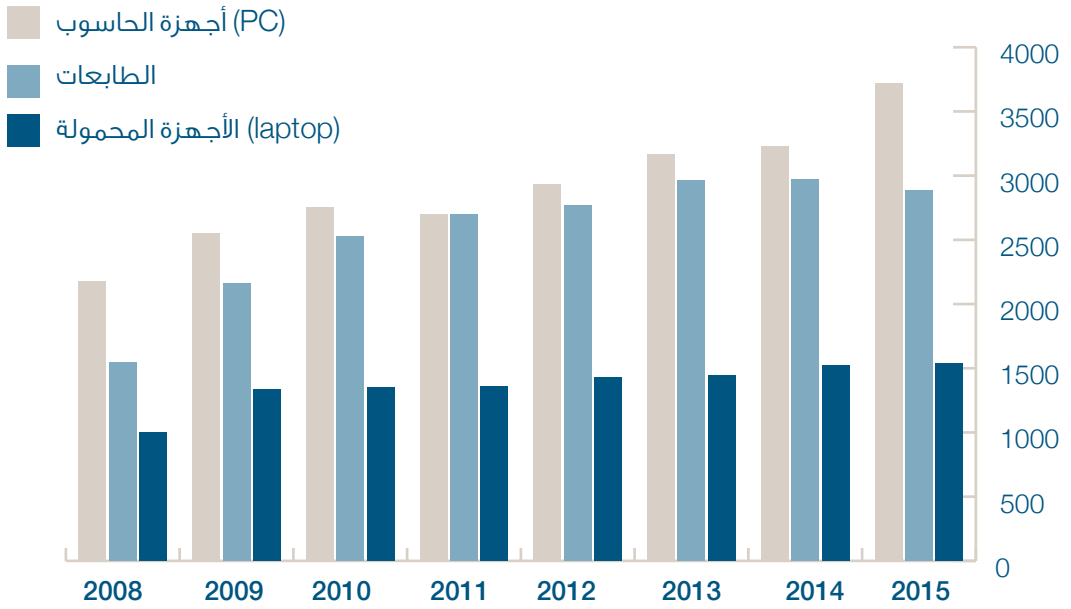


### الأنظمة

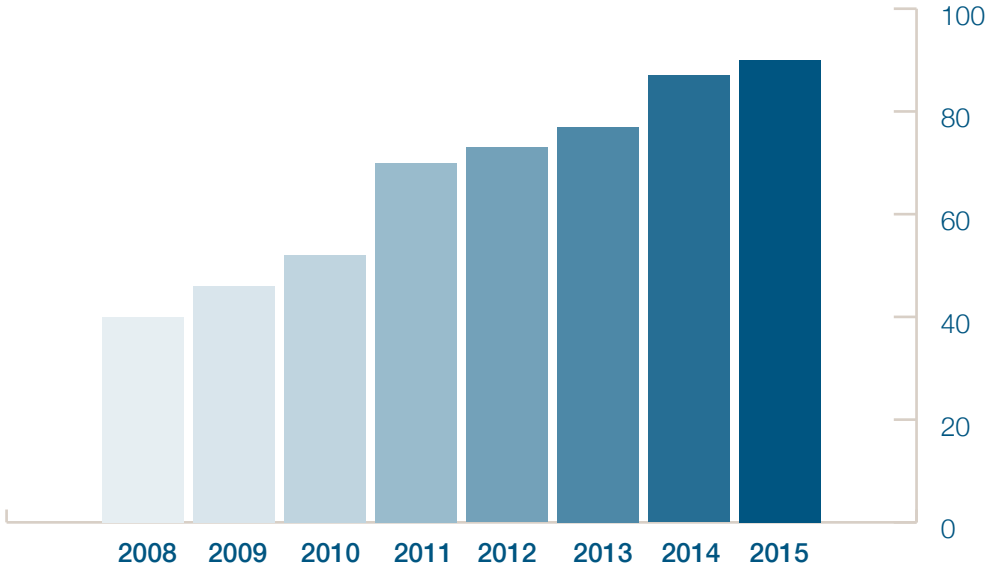

## الخدمات الالكترونية

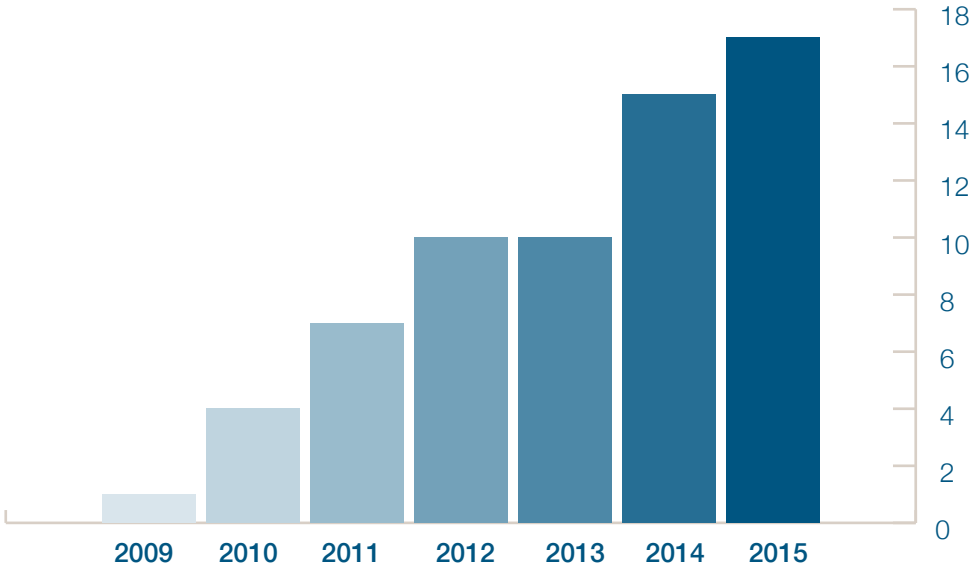


## المحاكم التي تم ربطها على شبكة الوزارة الداخلية (MPLS)

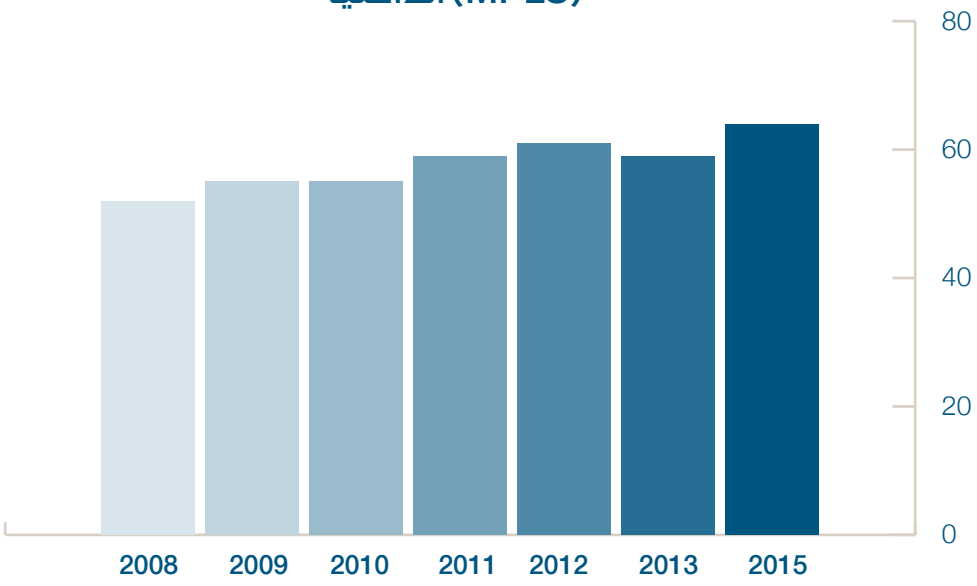

## خدمة الانترنت

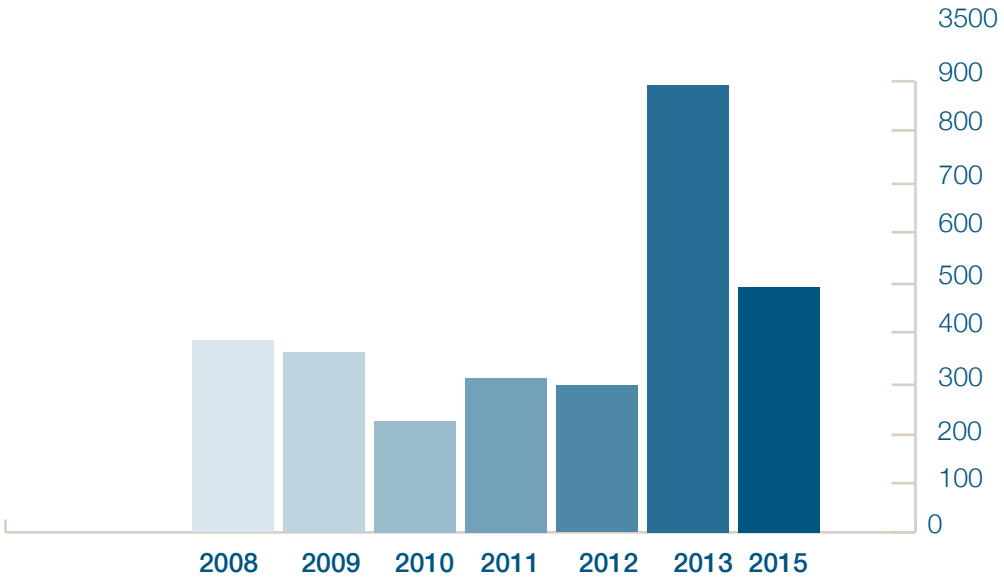


## طلبات الصيانة الخارجية

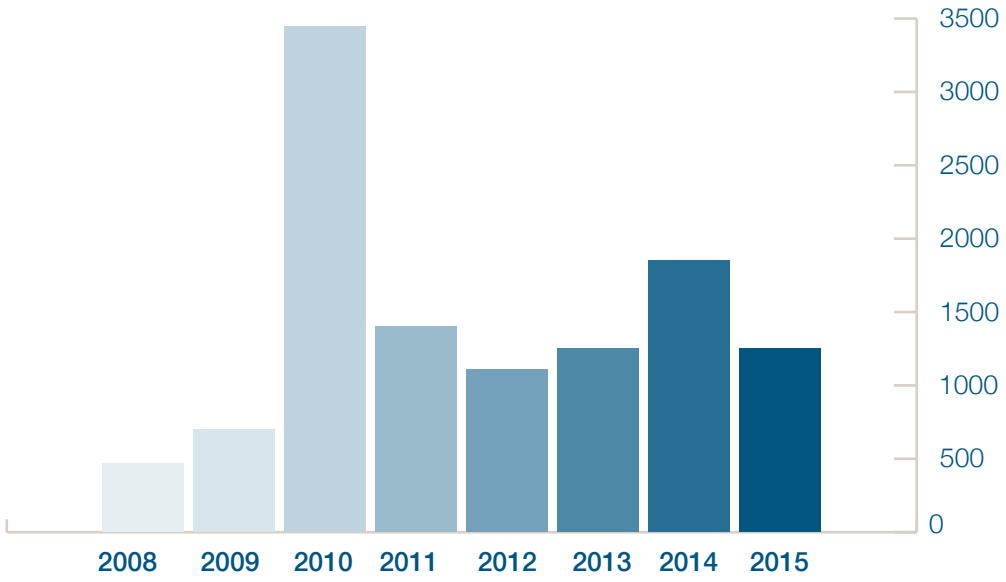

## الحسابات الإلكترونية

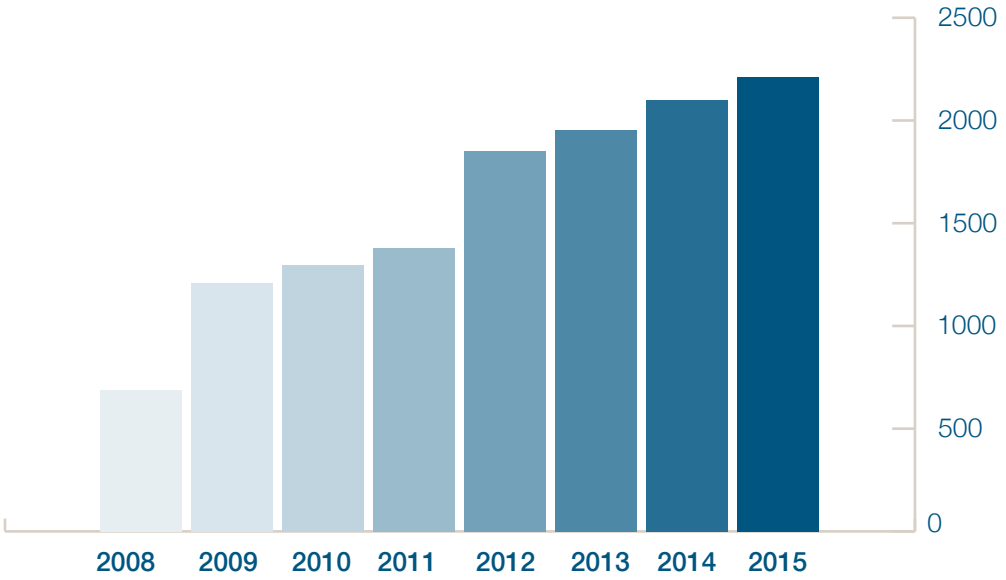


## خدمة البريد الالكتروني (Outlook)

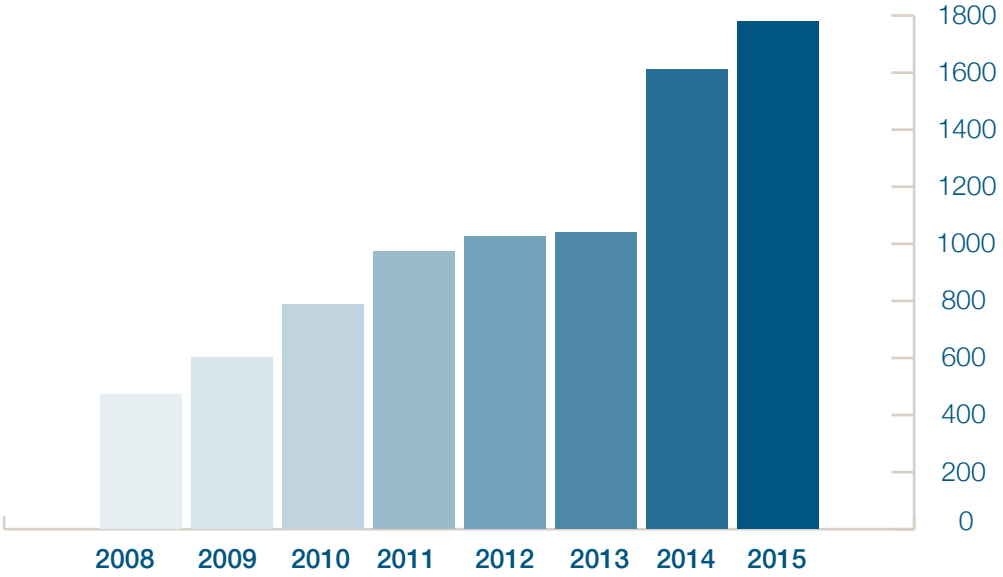

## المؤشرات المتعلقة بمديرية تنمية الموارد البشرية

### جدول خاص بأعداد الدورات المنفذة

| الشهر | جملة عدد المتدربين | عدد الدورات المنفذة | جملة متدرب/ يوم | جملة ساعات التدريب | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | ٤٧ | ٣ | ٤٩ | ٥٧ | |
| شباط | ١٣٢ | ١١ | ٣٦٢ | ١٤٨٦ | |
| اذار | ٢٥٧ | ٣٤ | ٥٨٨ | ٢٠٨٦ | |
| نيسان | ٤٧٢ | ٢٤ | ٩٧١ | ٣١٩٤ | |
| ايار | ٣٠٦ | ٢٤ | ٦٦٠ | ٢٧٥٤ | |
| حزيران | ١٥١ | ١١ | ٣٦٦ | ٤٥٩ | |
| تموز | ٧٧ | ١٠ | ٤٠٦ | ٧١١١ | |
| اب | ٢٥٨ | ٢٥ | ٨٩٠ | ٧٦٢٣ | |
| ايلول | ١٩٢ | ١٤ | ٧٠٢ | ١١٨٤ | |
| تشرين اول | ٢٦٥ | ٢٣ | ٦٤٢ | ٣٦٢٩ | |
| تشرين ثاني | ٤٧٨ | ٣٣ | ١٩٩٩ | ٥١٤٥ | |
| كانون الاول | ٩٥ | ٤ | ٢٧٩ | ٢٢٥ | |
| الاجمالي | ٢٧٣٠ | ٢١٦ | ٧٩١٤ | ٣٤٩٥٣ | |

## عدد الدورات المنفذة خلال الأعوام
## ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥

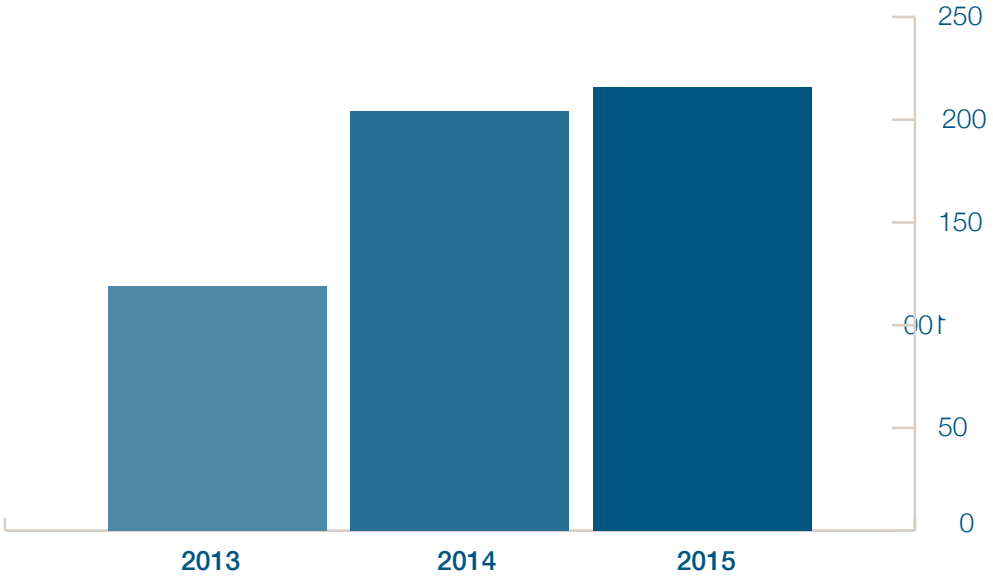


## عدد المتدربين خلال الأعوام
## ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥

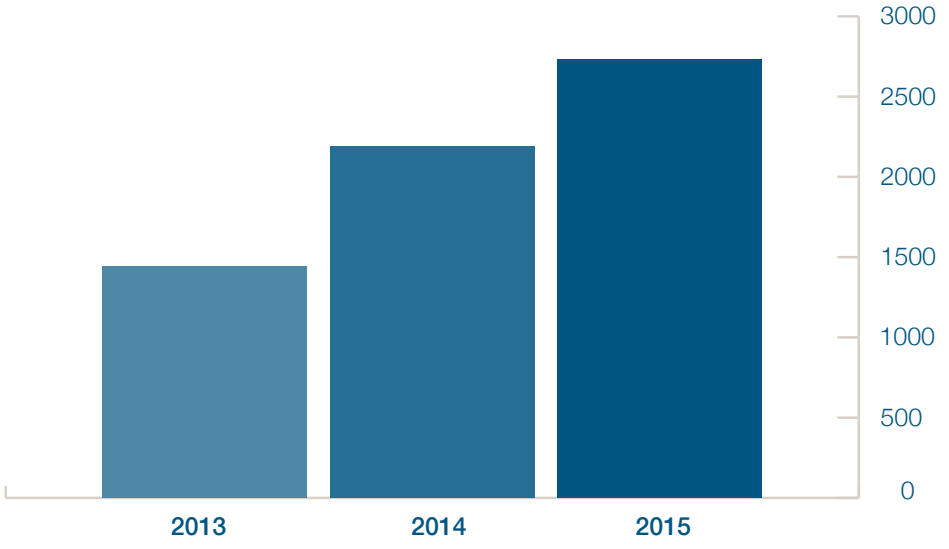

## المؤشرات المالية المتعلقة بمديرية الشؤون المالية:

### – الجدول الآتي يبين عدد المعاملات تقريبيا خلال عام ٢٠١٥

| نوع النفقات | عدد المعاملات | المبلغ |
|---|---|---|
| النفقات | ٨٠٠٠ | ٥١,٩٨٨,٥٧٤ |
| فوائد التنفيذ | ١٥٠٠–لغاية تاريخه | ٣,١٨٧,٣٤٤–لغاية تاريخه |
| الامانات | ١٧ | |
| صندوق الادخار | ٢٣٠٠ | |
| صندوق التكافل الاجتماعي | ٥٠٠ | |
| المراكز الحدودية | ٦٠٦٥ – لغاية تاريخه | ٦,٥٥٦,٢٧٦ –لغاية تاريخه |
| حساب الامانات الجرمية | | ١٩٣,٩١٣ دولار |
| | | ٦١,٧٤٥ يورو |

### المخصصات والنفقات

| السنه | المخصصات السنويه | الانفاق الفعلي | نسبة الانفاق |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | ٥٣,٢١٨,٥٥٠ | ٥٤,١١٦,٢٩٨ | ٪١٠١,٦٩ |
| ٢٠١٠ | ٤٦,٣٦٧,٠٠٠ | ٤٦,١١٤,٧٥٧ | ٪٩٩,٤٦ |
| ٢٠١١ | ٥٢,٢٤١,٤٠٠ | ٥٢,٠٣٤,٧٩٤ | ٪٩٩,٦٠ |
| ٢٠١٢ | ٥٠,٥٤٩,١١٠ | ٥٠,١٣٨,٤٣٠ | ٪٩٩,١٩ |
| ٢٠١٣ | ٥٤,٨٦٠,٠٠٠ | ٥٢,٥٢٦,٦٩٥ | ٪٩٥,٧٥ |
| ٢٠١٤ | ٥٧,٢٩٠,٠٠٠ | ٥٥,٥٨٠,٧٢٠ | ٪٩٧,٠٢ |
| ٢٠١٥ | ٥٧,١٢٢,٠٠٠ | ٥١,٩٨٨,٥٧٤ | ٪٩١,٠٠ |

ملاحظة: نسبة الانفاق لعام ٢٠١٥ هي لنهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٥ ويتوقع ان تصل الى ٩٩٪ نهاية العام

## المخصصات والنفقات

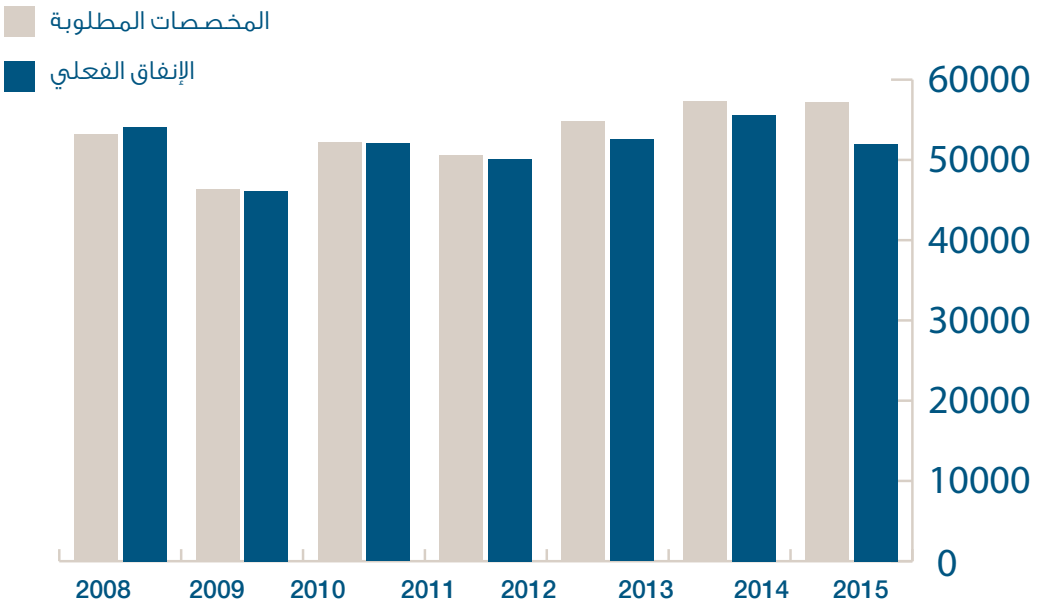


الايردات

| السنه | الايراد الفعلي | نسبة الزيادة |
|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | ٤٣,٧٢٠,٠٥٠ | ٪٠,٠٠ |
| ٢٠١٠ | ٤٢,٦١٧,٧٥٧ | ٪٢,٥٢– |
| ٢٠١١ | ٤٢,٣٠٥,١٥٢ | ٪٣,٢٤– |
| ٢٠١٢ | ٤٣,٥٠٥,٤٩٢ | ٪٠,٤٩– |
| ٢٠١٣ | ٤٣,٤٦٢,٢٩٠ | ٪٠,٥٩– |
| ٢٠١٤ | ٥٠,٣٣٨,٤٩٣ | ٪١٥,١٤ |
| ٢٠١٥ | ٤٥,٦٦٥,٠٠٩ | ٪٤,٤٥ |

ملاحظة: سنة الاساس ٢٠٠٩

ملاحظة: ان الايرادات لعام ٢٠١٥ هي لنهاية تشرين الثاني ٢٠١٥

## الإيراد الفعلي

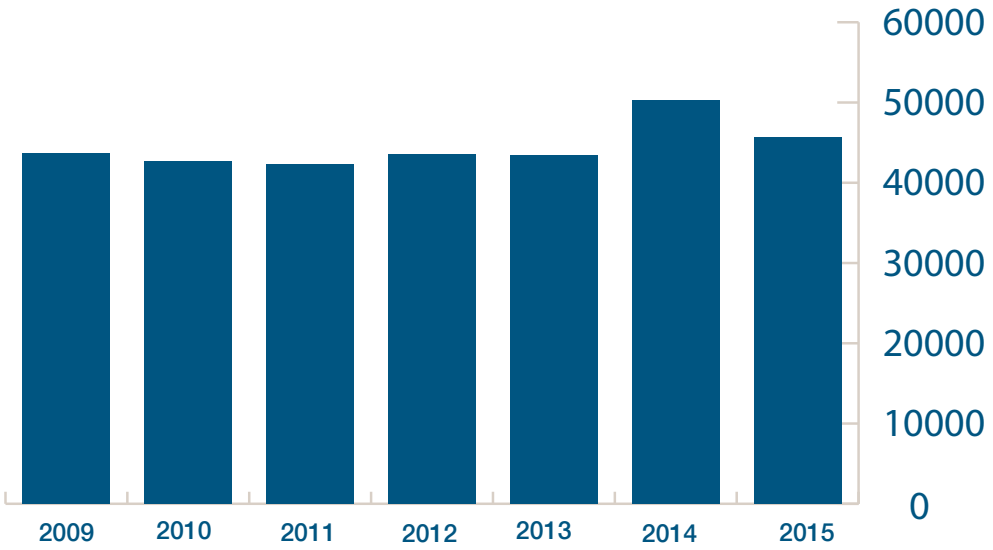

# التشريعات

# التشريعات

## التشريعات التي ساهمت الوزارة باعدادها او المشاركة فيها لعام ٢٠١٥

**(مديرية الشؤون القانونية)**

١. مشروع القانون المعدل لقانون التنفيذ

٢. مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات،

٣. .مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات المدنية ،

٤. مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية ،

٥. مشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل ،

٦. مشروع القانون المعدل لقانون التحكيم ،

٧. مشروع القانون المعدل لقانون الوساطة

٨. .مشروع القانون المعدل لقانون النيابة العامة

٩. مشروع القانون المعدل لقانون البينات .

١٠. مراجعة و تقييم قانون الاحداث ،

١١. نظام ترخيص كاتب العدل المرخص وتعليماته ،

١٢. نظام التنظيم الاداري لوزارة العدل.

# إتفاقيات ومذكرات تفاهم

# إتفاقيات ومذكرات تفاهم

## الاتفاقيات الدولية التي استكملت الإجراءات الدستورية لنفاذها خلال عام ٢٠١٥:

### (مديرية التعاون الدولي)

١. اتفاقية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى (اتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥)، استكملت إجراءاتها الدستورية بنشرها في عدد الجريدة الرسمية رقم(٥٣٣٧) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦.

٢. اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم (الأردن و تركيا٢٠١١)، (أصبحت نافذة) بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠ بمصادقة الجانب التركي عليها ونشرها بالجريدة الرسمية التركية عدد رقم (٢٩٣٢٣) بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١.

٣. اتفاقية تسليم مجرمين (الأردن و فرنسا٢٠١١)، أصبحت نافذة بتاريخ ٢٠١٥/٨/١.

٤. اتفاقية تبادل المساعدة القضائية في المسائل الجزائية (الأردن و فرنسا ٢٠١١)، (نافذة بتاريخ ٢٠١٥/٨/١)

# انجازات وزارة العدل

# انجـازات وزارة الـعـدل

واصلت وزارة العدل خلال العام ٢٠١٢ ترجمة رؤيتها كوزارة مبادرة وفاعلة في تعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون, لتحقيق العدالة الناجزة وحماية الحقوق والحريات من خلال تنفيذ المشاريع الواردة في إستراتيجية تطوير القضاء, وصولا لتحقيق أهدافها المؤسسية في الارتقاء بمستوى أداء وخدمات الجهاز القضائي والقانوني والإداري, للقيام بمهامها بكفاءة وفاعلية, وتعزيز التعاون القضائي والقانوني, وبناء العلاقات والتنسيق مع الجهات المحلية والدولية في المجالات ذات العلاقة والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنافسية الاقتصادية, والمساهمة في وضع السياسات والأطر التشريعية المواكبة للتطورات والمستجدات المحلية والدولية, ونشر الثقافة القانونية بين مختلف شرائح المجتمع وتوعية الأفراد بحقوقهم.

## في مجال دائرة إشهار الذمة المالية:

تعد دائرة إشهار الذمة المالية من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد ، ويمثل قانونها وسيلة من وسائل الحماية لكل من يشغل منصباً عاماً رفيع المستوى ، وحماية للحكومة في ذات الوقت ، لأنه يقدم آلية لتحديد التنازع أو التعارض الحالي أو المحتمل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة الأمر الذي يمكن شاغل المنصب وكذلك الحكومة ، من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا التنازع

هذا وقد تم إنشاء الدائرة وبدأت ممارسة عملها بموجب قانون إشهار الذمة المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٦ ، إلا أن التطوير والتحديث إقتضى أن تصدر الحكومة تشريعات جديدة لتطوير عمل الدائرة فأصدرت أولاً قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١ ) لسنة ٢٠١٤ الذي وسع دائرة المكلفين بإشهار الذمة المالية وشدد العقوبات على المكلفين المتخلفين عن إشهار ذمتهم المالية بعد تبليغهم قانونياً بضرورة القيام بذلك، وأصدرت ثانياً نظام عمل دائرة إشهار الذمة المالية رقم (١١١) لسنة ٢٠١٤ .

## في مجال المعهد القضائي الاردني

تنفيذا للتوجيهات والرؤى الملكية السامية بأهمية الاستمرار في برامج تأهيل القضاة وتدريبهم وتمكينهم معرفيا لمواكبة أفضل الممارسات القضائية فان المعهد القضائي الأردني يعمل وضمن رؤيته ورسالته ومن خلال نهج طموح على ترجمة أهدافه و برامج عمله إلى انجاز وتميز. ومواكبة للمستجدات صدر هذا العام النظام المعدل لنظام المعهد القضائي الأردني رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٥ والذي يقرا مع النظام الأصلي رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ نظاما واحدا كما تم إقرار التعديل على التعليمات الصادرة بموجبه وإعادة تشكيل مجلس إدارة المعهد على ضوء صدور النظام المعدل.

### أولاً : برنامج دبلوم المعهد القضائي (التدريب الإعدادي)

برنامج دبلوم المعهد القضائي برنامج تأهيلي غير أكاديمي لحاملي درجة البكالوريوس في القانون على الأقل ويمنح من يجتاز هذا البرنامج شهادة دبلوم المعهد القضائي التي تؤهله لتولي الوظائف القضائية ومدته ثلاث سنوات دراسية.

## قبول دفعة جديدة من قضاة المستقبل والعاملين في وزارة العدل في المعهد

مع نهاية العام ٢٠١٤ تم إعادة تشكيل لجنة مسابقة القبول و تسمية اللجنة المساندة لها ومن ثم عقد الامتحان الكتابي لـ (١٠٨) متسابقا مستوفي للشروط من أصل (١٣٨) مقدم طلب من القانونيين العاملين في الوزارة تقدم منهم (٣٢) متسابقا ناجحا في الامتحان الكتابي وبحسب تسلسل العلامات للامتحان الشفهي و المقابلة الشخصية وتمكن (٢٨) متسابقا من النجاح ورفع تقرير النتائج لمعالي وزير العدل تمهيدا لملء خمسة مقاعد للدراسة في المعهد وتم السير في إجراءات تسجيلهم حسب الأصول إضافة إلى انه تم قبول (٦٨) طالب و طالبة في المعهد من برنامج قضاة المستقبل انسحب منهم طالبتين ليصبح المجموع الكلي (٧١) طالباً للفوج الثامن عشر ٢٠١٤/٢٠١٥ تفصيلاً : (٣٧) طالب و (٣٤) طالبة

انهي الطلبة جميع الفترات الزمنية للسنة الدراسية الأولى من دبلوم المعهد وتم إدخال علامات طلبة الدبلوم للفوج الثامن عشر على نظام و قاعدة بيانات القبول و التسجيل كما تم إجراء تقييم للهيئة التدريسية من الطلبة من خلال استبيان التقييم المعد لهذه الغاية وإعداد التقويم السنوي الجديد لعام ٢٠١٦ والذي اقره مجلس ادارة المعهد حسب الاصول.

وضمن تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة عقدت دورة خاصة للطلاب حول كيفية استخدام موقع قسطاس و توزيع حسابات مجانية لغايات نشر المعرفة القانونية و البحث العلمي و دورات في اللغة الانجليزية وإلحاق طلبة الدبلوم في دورة في اللغة الفرنسية.

وفي مجال التبادل الثقافي تم إيفاد الطالبة ميشلين زيادات للمشاركة في دورة تدريبية لمدة أسبوعين للتعرف على النظام القضائي الفرنسي بتنظيم من المدرسة الوطنية للقضاء خلال إجازة الطلاب بين الفترتين الرابعة والخامسة من السنة الأولى لبرنامج الدبلوم.وذلك بعد إجراء مقابلات لعدد من الطلبة المتميزين في اللغة الفرنسية من قبل لجنة ضمت مدير المعهد والملحق القضائي في السفارة الفرنسية في عمان ومدرّسة اللغة الفرنسية.

## ثانيا: برنامج التدريب المستمر والتخصصي

يشار إلى ان هذا البرنامج يعد من البرامج الرئيسة التي ينهض بها المعهد القضائي للسادة القضاة والمدعين العامين كذلك الإداريين العاملين في وزارة العدل حيث يعد المعهد خطة تدريبية سنوية «بناء» على استبانه تحديد الاحتياجات التدريبية التي يتم توزيعها على السادة القضاة بالتنسيق مع المجلس القضائي إضافة إلى عمليات التقييم للدورات كما تراعي الخطة المستجدات التشريعية والقضائية والقانونية.

ومما يبعث السرور ان المعهد القضائي الاردني نفذ الخطة التدريبية المعتمدة للتدريب المستمر للسادة القضاة والموظفين في وزارة العدل لعام ٢٠١٥ بنسبة انجاز وصلت ١٠٠/١٠٠ وذلك في الأقاليم الثلاثة (الشمال والوسط والجنوب) وبالتساوي حيث شملت الخطة تدريب ( ١٤٤٣ )قاضيا ومدعيا عاما من كلا الجنسين وفي شتى المواضيع القضائية والقانونية وضمن خطة مدروسة لاختيار المدربين من القضاة المختصين وذوي الخبرة في المواضيع التدريبية المدرجة على الخطة التدريبية.

وهذا جدول توضيحي تفصيلي يبين الدورات التي عقدت للسادة القضاة والمدعين العامين و الإداريين في وزارة العدل ومن كلا الجنسين

| المشاركين | عدد الدورات | المشاركون | ذكور | اناث |
|---|---|---|---|---|
| الدورات المتخصصة التي عقدت للسادة القضاة والمدعين العامين | ١١٠ دورة | ١٤٤٣ | ١١٤٤ | ٢٩٩ |
| الدورات التدريبية لموظفي وزارة العدل | ١٢١ دورة | ١٩٧٧ | ١١٨٠ | ٧٩٧ |

جدول يبين الدورات التدريبية التي عقدها المعهد خلال العام ٢٠١٥ ومجموع المشاركين لجميع الفئات

| الدورات التدريبية التي عقدها المعهد حسب الفئة المشاركة | عدد الدورات | عدد المشاركين |
|---|---|---|
| الدورات المتخصصة التي عقدت للسادة القضاة والمدعين | ١١٠ دورة | ١٤٤٣ |
| الدورات التدريبية لموظفي وزارة العدل | ١٢١ دورة | ١٩٧٧ |
| الدورات التدريبية التي عقدت لأشقاء من الدول العربية من كل من دولة فلسطين ومملكة البحرين | ٢ دورتين تدريبيتين | ١٢ |
| دورات لجهات حكومية وخاصة. | الدورة | ١٨٥ |
| المجموع | ٢٤٤ دورة | ٣٦١٧ |

**رسم بياني يبين الزيادة في أعداد المشاركين من السادة القضاة للاعوام الثلاثة ٢٠١٣-٢٠١٥**

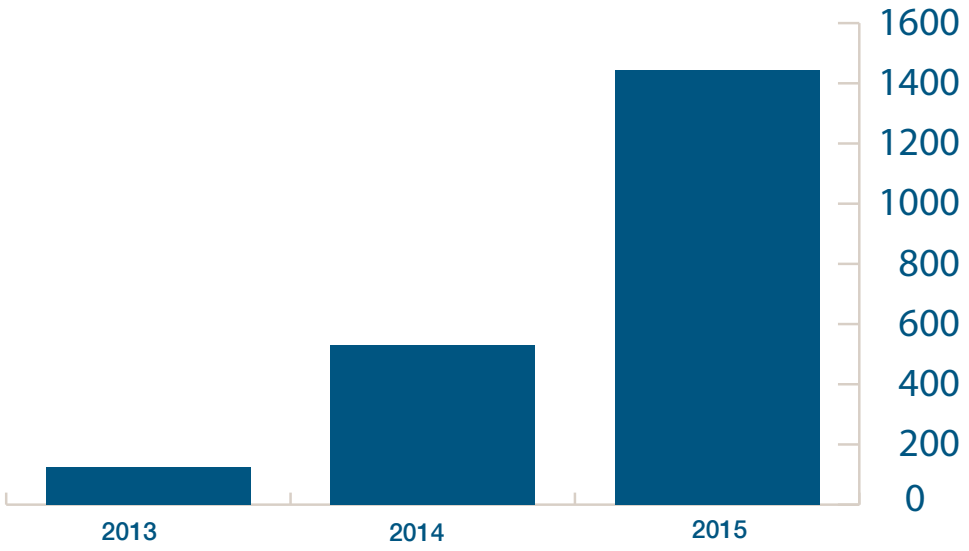

## ثالثا: التعاون المحلي والعربي والدولي

بهدف تعزيز التعاون ما بين المعهد القضائي والهيئات العربية والأجنبية في مجالات التدريب القضائي وتبادل الخبرات نفذ المعهد العديد من النشاطات كاستقبال الوفود الزائرة من كل من المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ ومؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون والاتحاد الأوروبي والملحق القضائي الفرنسي في السفارة الفرنسية

كما زار المعهد مدير المعهد القضائي الفلسطيني القاضي ثريا الوزير ووفد قضائي من الجمهورية الليبية ومدير معهد راؤول ولنبرغ لحقوق الانسان في السويد وممثلين عن المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب.

وفي إطار التعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا نظم المعهد القضائي الأردني برنامجا لأحد الدارسين في المدرسة والذي زار الأردن للاطلاع على تجربة العمل القضائي الأردني في مجال عدالة الأحداث خلال الفترة ما بين ٢٢ شباط إلى ١٢ آذار ٢٠١٥ والذي وجه رسالة شكر للمعهد على ما قدمه من جهد لإنجاح زيارته التدريبية .

### مذكرات التفاهم

- توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد القضائي الأردني ومؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون.
- توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك في الأردن.

### الندوات وورش العمل التي عقدت في إطار التعاون المحلي والعربي والدولي

ضمن إطار التعاون المحلي والعربي والدولي شارك المعهد في تنظيم العديد من الندوات وورش العمل والتي جاءت على النحو التالي:

- دورتين تدريبيتين حول التحقيقات الجنائية الدولية والتحقيق في حالات العنف القائم على المرأة باعتبارها جرائم دولية عقدتا في الأردن بالتعاون ما بين المعهد القضائي ومنظمة الاستجابة السريعة للعدالة في الفترة ما بين ٢-٢٠ اب وشارك في الدورتين ٥٠ مشاركا من الأردن والعالم من بينهم ثلاثة من السادة القضاة وثلاثة من الضباط من مديرية الأمن العام وثلاث سيدات من منظمات المجتمع المدني من الأردن.
- تنظيم لقاء تنسيقي حول مطابقة القوانين الوطنية مع اتفاقيات حقوق الإنسان لمؤسسات المجتمع المدني بالتعاون ما بين معهد راؤول ولنبرغ لحقوق الإنسان في السويد والمعهد القضائي الأردني.
- ندوة حول تسبيب الأحكام القضائية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي القانوني.
- ندوة حول الجرائم المالية مع المدرسة الوطنية للقضاء والسفارة الفرنسية في عمان.
- عدد من الندوات حول القانون الدستوري بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلام وسيادة القانون.
- عدد من الندوات حول القانون التجاري بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية والمنظمة الدولية لقانون التنمية وإعادة الأعمار.
- محاضرة حول القضاء الإداري للسادة القضاة مع السفارة الفرنسية.
- عدد من الحلقات النقاشية على مدى ثلاثة شهور شارك فيها ٤٥ قاضيا ومدعيا عاما و ٣٩ من أفراد الضابطة العدلية من جهاز الأمن العام تركزت حول التحقيق الأولي والابتدائي والية وكيفية إعداد المضبوطات والمحاضر وتنظيمها والية إسناد التهم وخرج المشاركون بتوصيات تم رفعها إلى معالي وزير العدل لمخاطبة الجهات المعنية لمتابعتها.
- ورشة عمل حول التعريف بقانون الطيران المدني .

- كذلك عقد المعهد دورات تدريبية بموجب مذكرات التعاون في مجال التدريب لكوادر من القضاء العسكري والأمن العام والدفاع المدني وقوات الدرك والمخابرات العامة وشارك كل من المركز الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية وهيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة والبنك المركزي الأردني وديوان المظالم ومديرية القضاء الشرطي ونقابة المحامين في الندوات والدورات التدريبية التي عقدت في إطار التعاون الدولي لإيمان المعهد بان الجهات المذكورة ذات صلة بمواضيع الدورات ولتعميم الفائدة .

## بناء القدرات المؤسسية

١. العمل على إعداد خطة إستراتيجية للمعهد بالتعاون مع المشروع الأوروبي (دعم تطوير القضاء في الأردن) وتم تشكيل فريق عمل من الاداريين في المعهد ووزارة العدل للعمل على ذلك.

٢. اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد وبما يتلاءم مع نظام المعهد القضائي والمتطلبات الإدارية في العمل.

٣. إعداد الخطة التنفيذية للمعهد لعام ٢٠١٦ في إطار محاور إستراتيجية العدل.

٤. إعداد تقرير الاشتراك بجائزة الملك عبدالله لتميز الأداء الحكومي والشفافية ورفعه إلى مركز الملك عبدالله الثاني للتميز بموجب كتاب رقم (م ق / ٢ /٣٦٧/٢١) تاريخ ٢ /٨/ ٢٠١٥ ، وتمت الزيارة الميدانية للمعهد من قبل مقيمي جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز بتاريخ ١٥– ١٦ /١١/٢٠١٥.

٥. تم مراجعة إجراءات عمل المعهد القضائي ودراستها من قبل مختلف الأقسام المعنية في المعهد.

٦. العمل على إنشاء قاعدة بيانات جديدة للمكتبة وما يزال النظام قيد التجريب والتعديل وذلك حسب حاجة العمل.

٧. رفد المكتبة بمجموعة من الكتب القانونية وبما يلبي حاجات متلقي الخدمة وبناء على الخطة الدراسية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي كذلك تجليد و إعادة تجليد لمجموعة من الكتب الموجودة في المكتبة.

٨. تم طرح عطاء تحديث وتطوير موقع المعهد الالكتروني على الشركة المصممة ويجري العمل على موقع الكتروني جديد باللغتين العربية والانجليزية.

٩. دراسة إمكانية استحداث التعلم عن بعد E.Learning في المعهد لما في ذلك من توفير للوقت والجهد وتعظيم الفائدة المتوخاه من هذه الوسيلة للتعلم.

## مبنى المعهد القضائي الجديد

بعد جهد متواصل من قبل وزير العدل وإدارة المعهد وبدعم من الاتحاد الأوروبي تم الانتهاء من مخططات التصميم لمبنى المعهد القضائي الجديد المنوي إنشاءه في حوض الرونق أراضي وادي السير القريبة من منطقة الدوار السابع .

كما تم الانتهاء من طرح عطاء التنفيذ والمباشرة فعليا بتنفيذه بعد أن تم اخذ جميع ملاحظات المعهد في مخططات التصميم كمتطلبات التعليم الحديثة في القاعات والمدرج كذلك مواقف السيارات والمطاعم وغيرها. مما يجعل رؤية المعهد القضائي الأردني في أن يكون مركزا محليا وإقليميا ودوليا للتدريب القضائي تتحقق خاصة إذا ما علمنا أن المعهد يحتضن السكرتاريا الدائمة للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي.

## في مجال وحدة الرقابة الداخلية

١. تم تغطية كافة محاكم البداية في المملكة بموظفي الرقابة المالية .

٢. تم تفعيل الرقابة الإدارية من خلال رفد وحدة الرقابة بموظفين ذوو كفاءة .

٣. تم القيام بزيارات ميدانية لكافة محاكم المملكة ومديريات الوزارة والوقوف على احتياجات ومشاكلها والعمل على حلها بالتنسيق مع مديريات الوزارة المختصة .

٤. متابعة انجاز برنامج حوسبة دوائر التنفيذ وأقلام الإيجارات في المحاكم بالتنسيق المباشر مع مديرية تكنولوجيا المعلومات .

٥. تم إنهاء عدد كبير من استيضاحات ديوان المحاسبة ووزارة المالية .

٦. جاري العمل على ارشفة معاملات وحدة الرقابة الداخلية .

٧. الرد على جميع الاستفسارات و الشكاوي التي ترد إلى وحدة الرقابة الداخلية والمتعلقة بالأمور المالية والإدارية وبما يتوافق مع التشريعات المعمول بها .

٨. المشاركة في اللجان على اختلاف انواعها و المشكلة في مركز الوزارة والمحاكم .

٩. إعداد الخطة التنفيذية لعام ٢٠١٦

## في مجال وحدة قضاة المستقبل

ترجمة للتوجيهات الملكية السامية بأن يكون الارتقاء بمستوى اداء القضاء وتعزيز نزاهته واستقلاليته قامت وزارة العدل بإطلاق برنامج قضاة المستقبل في عام ٢٠٠٨ كمبادرة غير مسبوقة على مستوى الوطن العربي. حيث يهدف البرنامج إلى استقطاب الطلبة المتفوقين من كلا الجنسين وإعدادهم ليتمتعوا بأعلى درجات الكفاءة العلمية بالإضافة إلى المهارات اللازمة والمعرفة والثقافة التي تؤهلهم ليصبحوا مرشحين مناسبين لتولي تلك الوظائف.

مرّ برنامج قضاة المستقبل منذ انطلاقه وتنفيذه عام ٢٠٠٨ وحتى الآن بعدة مراحل تطويرية، سواء كانت على المستوى التشريعي أو الإداري كالتالي:

- إصدار تعليمات لتنظيم عملية الإيفاد والإبتعاث عام ٢٠٠٨ من أجل إطلاق البرنامج.
- إصدار نظام البعثات العلمية في وزارة العدل رقم ( ٦٣ ) لسنة ٢٠٠٨ كبديل عن التعليمات السابقة ليلبي احتياجات البرنامج ليتم من خلال النظام تحديد شروط الالتحاق، وآلية التقدم ومعايير الاختيار والمسائل المالية والإدارية والإجرائية لتكون عادلة وشفافة ومبنية على الاستحقاق والجدارة .
- صدور نظام معدل لنظام البعثات العلمية في العام ٢٠٠٩ وذلك لزيادة الكفاءة و الفاعلية المرجوّة من النظام لتحقيق نتائج أفضل .
- إنشاء وحدة متخصصة في وزارة العدل بمتابعة شؤون الموفدين وفق المهام والصلاحيات المنصوص عليها في نظام البعثات العلمية رقم ( ٦٣ ) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، سميت « وحدة قضاة المستقبل ».
- تشكيل لجنة المتابعة الأكاديمية والتي ترتبط بوزير العدل لمتابعة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في نظام البعثات العلمية رقم ( ٦٣ ) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.– تم اصدار تعليمات الايفاد للحصول على الشهادة الجامعية الثانية.
- تم اصدار تعليمات ضبط سلوك الموفدين واجراءات التأديب.

## في مجال وحدة السجل العدلي

جاء نظام السجل العدلي كخدمة جديدة من خدمات وزارة العدل وفي اطارالحوسبة الشاملة لجميع اعمالها وانشطتها تطبيقًا لأستراتيجيتها. ولأن الرؤيا المستقبلية لنظام السجل العدلي هي ان يكون مرجعاً شاملاً للسير العدلية للاشخاص للاستفادة منه من قبل جميع الجهات المعنية سواء في قطاع العدالة او في مرافق القطاع العام الاخرى. وكذلك ليكون مصدراً للبيانات عن السيرالعدلية والسوابق الجرمية و شهادة عدم المحكومية وحالات التكرار والتقارير الاحصائية الاخرى المتعلقة بالجرائم وانواعها ونسبها ولتقديم الدراسات اللازمة بهذاالصدد.

### اولاً : فيما يتعلق ببناء نظام السجل العدلي:

تم تصميم نظام محوسب للسجل العدلي وبلغة asp.net بحيث تم الانتهاء من تصميم شاشات السجل العدلي الجزائي حيث بنيت عدة شاشات متكاملة هي :

- الشاشة الرئيسية.
- شاشة الاستعلام عن البيانات الشخصية.
- شاشة الاستعلام عن القضايا الجزائية للمشتكين من برنامج ميزان.
- شاشة الاستعلام عن القضايا الجزائية للمشتكين من برنامج الامن العام.
- شاشة الاستعلام عن القضايا الجزائية للمشتكى عليهم من برنامج ميزان.
- شاشة الاستعلام عن القضايا الجزائية للمشتكى عليهم من برنامج الامن العام.
- شاشة العناوين.
- شاشة الاحصاءات والتقارير.
- طباعة السيرة الجرمية.

### ثانيا : الاهداف المرجوة من النظام والخدمات التي يقدمها والجهات المشغلة له:

جاء نظام السجل العدلي محققا للعديد من الاهداف والمتمثلة ب:

- ايجاد قاعدة بيانات كاملة لجميع المواطنين الاردنيين تتضمن السير العدلية في المسائل الجزائية سواء لدى الامن العام او لدى النيابة العامة او القضاء.
- توفير كافة التفاصيل المتعلقة بالقضايا وفي جميع مراحل التقاضي وصولاً الى مرحلة التنفيذ.
- توفير كشف الاسبقيات للاشخاص اصحاب السوابق وذلك تماشيا مع التعديلات القانونية الاخيرة والتي تركز على التكرار في تحديد العقوبة .
- جعل خدمة كشف الاسبقيات خدمة مركزية لوزارة العدل بحيث تكون قاعدة البيانات الخاصة بهذه المسالة لدى وزارة العدل.
- دعم قطاع العدالة وتمكينه من الحصول على البيانات من خلال النظام دون الحاجة الى اي جهة اخرى مما يساعد في الاسراع في فصل القضايا من خلال توفير السير العدلية للاشخاص.

- وجود قاعدة بيانات منقحة ودقيقة للعناوين لجميع المواطنيين مما يساهم في سرعة اجراءات التقاضي من خلال سرعة ونجاعة اجراء التبليغ القضائي.

- ايجاد قاعدة بيانات تتعلق بالاحكام من حيث القطعية وذلك لاعتماد السوابق القضائية لرفد اقسام عدم المحكومية بهذه التفاصيل تيسيراً على متلقي الخدمة وتسريعًا للأجراءات بهذا الصدد.

- يمكن نظام السجل العدلي من اجراء الدراسات الاحصائية والتحليلية فيما يتعلق بمعدلات الجريمة ونسبها وتوزيعها الجغرافي والزمني من خلال ما يحتوي عليه بيانات تتعلق بكافة التفاصيل اللازمة لمثل هذه الدراسات.

- الجهات المشغلة للنظام ستكون دوائر النيابة العامة والادعاء العام واقسام عدم المحكومية في جميع محاكم البداية.

## في مجال مديرية التعاون الدولي:

### أولاً: الإعداد لزيارات رسمية

١. تنظيم زيارة رسمية لمعالي وزير العدل الدكتور بسام التلهوني تلبية للدعوة الموجهة من وزير العدل العماني ضمن وفد رسمي إلى سلطنة عُمان في إطار التعاون القضائي بين البلدين الشقيقين، وذلك خلال الفترة من ٢٦-٢٨ /٢٠١٥/١.

٢. تنظيم زيارة لمعالي وزير العدل الدكتور بسام التلهوني للمشاركة في مؤتمر القمة للقانون الدولي المنظم من وزارة العدل البريطانية في لندن خلال الفترة من (٢٣-٢٥/٢/٢٠١٥)

٣. تنظيم زيارة لسعادة السيد ماجد العدوان مدير مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠-٢٣/٤/٢٠١٥).

٤. التنسيق لزيارة معالي السيد مورجان جوهانسون وزير العدل والهجرة في مملكة السويد والوفد الرسمي المرافق له إلى المملكة خلال الفترة من ٥-٢٠١٥/٥/٧، تم خلالها بحث أوجه تطوير علاقات التعاون القانوني والقضائي بين البلدين وسبل تعزيزها.

٥. التنسيق لزيارة وفد قضائي من جمهورية الباكستان الإسلامية خلال الفترة (١٢-٢٠١٥/٥/١٦).

٦. تنظيم زيارة دراسية لعدد من السادة القضاة الأردنيين للمشاركة في برنامج تدريبي تنظمه أكاديمية العدل التركية في أنقرة خلال الفترة من (١-٢٠١٥/٦/٦).

٧. تنظيم زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتباحث في مجال طلبات الاسترداد وتسليم المتهمين خلال هذا العام. ١٩و٢٠١٥/١٠/٢٠.

### ثانياً: لجان فنية:

١. عضوية اللجان العليا المشتركة مع بعض الدول العربية (وزارة الصناعة والتجارة).

٢. عضوية اللجنة الفرعية الأردنية الأوروبية المشتركة حول العدل والأمن(الخارجية).

٣. اللجنة الفنية لتطبيق قرارات مجلس الأمن (منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) (الخارجية).

٤. لجنة نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية (العدل)

٥. نقطة اتصال وضابطة ارتباط للتنسيق مع معهد ماكس بلانك الألماني، والمؤسسة الألمانية للقانون الدولي IRZ، حول تطوير العمل القضائي في مجال المحكمة الدستورية ومحكمة العدل العليا.

٦. نقطة اتصال وطنية لاستكمال إنشاء شبكة تعاون قضائي عربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (جامعة الدول العربية).

٧. عضوية لجنة أصول المحاكمات الجزائية (العدل).

### ثالثاً: مؤتمـرات، نـدوات، ورش عمل ، لقاءات

١. الإعداد والمشاركة في ترتيبات مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بالتعاون مع وزارة العدل الألمانية، والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ) ٨و٢٠١٥/١٢/٩.

٢. المشاركة في ورشة العمل المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الجريمة الالكترونية والأدلة الالكترونية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٨-٢٠١٥/٩/٣٠ .

٣. المشاركة في الإعداد لمؤتمر التحكيم والطرق البديلة لتسوية النزاعات، العقبة ( ١٢و٢٠١٥/١١/١٣).

٤. عقد اجتماعات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يومي ١-٢٠١٥/١٠/٢ حول إيجاد نظام وطني للمساعدة القانونية : تبادل أفكار و تحديد الإطار العام.

### رابعاً: طلبات المساعدة، التبليغات القضائية، الإنابات القضائية، طلبات نقل المحكومين:

تم تنفيذ العديد من طلبات المساعدة القضائية، التبليغات القضائية، الإنابات القضائية، بالاستناد الى الاتفاقيات الثنائية والدولية، بالإضافة الى قواعد المجاملة الدولية.

## في مجال وحدة مراكز الإصلاح والتأهيل

### أولا: تفويض الموظفين للقيام بالزيارات التفتيشية :

- تم تفويض عدد من الباحثين القانونيين من داخل الوحدة لمدة ستة اشهر اعتبارا من تاريخ قرار معالي الوزير .

**ثانياً: اعداد جدول زمني ينظم الزيارات التفتيشية:**

- تم اعداد جدول زمني للزيارات التفتيشية يشمل جميع مراكز اصلاح وتأهيل المملكة الاردنية الهاشمية وذلك خلال المدة المقررة للتفويض بحيث يتضمن الجدول زيارات بشكل شهري ومتكرر باستثناء محافظات الجنوب (الطفيلة ، معان ، العقبة) حيث تنفذ كل شهرين حيث يتم تكليف الفريق بالمبيت ليله واحدة خلال الزيارة في العقبة.

**ثالثاً: مرحلة اعداد التقارير المتعلقة بالزيارات حسب الجدول الزمني:**

- تم اعداد تقارير بعدد الزيارات التفقديه و المتضمنة الملاحظات القانونية التي برزت خلال الزيارات التفتيشية وما يترتب عليها من نتائج وما يصدر عنها من توصيات ويتم رفعها من خلال تقرير يتم اعداده من قبل فريق الزيارة المفوض ويتم رفعها الى معالي وزير العدل للتوجيه بما يراه مناسباً .

**رابعاً: تنفيذ التوصيات التي يتم الموافقة عليها من قبل وزير العدل :**

- وذلك من خلال مخاطبة الجهات المختصة لغايات تصويب الاوضاع سندا لاحكام المادة ٨ من قانون مراكز الاصلاح و التأهيل رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤ و متابعة تصويب الاوضاع من قبل الوحدة .

**خامساً: القيام على اعداد ملفات خاصة لارشفة جميع الامور المتعلقة بمراكز الاصلاح والتأهيل وشؤون النزلاء لكل مركز على حده :**

- تم اعداد سجلات خاصة لكل مركز اصلاح و تأهيل على حده تتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بالتقارير .

**سادساً: متابعة الشكاوى والاستدعاءات :**

- يتم متابعة الاستدعاءات والشكاوى الواردة من ادارة مراكز الاصلاح والتأهيل لوحدة مراكز الاصلاح و التاهيل / وزارة العدل من قبل نزلاء مراكز الاصلاح و التأهيل في المملكة و الرد على استفساراتهم و تقديم المساعدات القانونية لهم حسب القانون وبقدر المستطاع وهي على النحو التالي :
  - دمج الاحكام القضائية .
  - اعادة المحاكمة و النقض بأمر خطي .
  - اخلاء السبيل .
  - العفو الخاص .
  - تحديد مواعيد جلسات المحاكمة .
  - طلب المقابلات مع المدعي العام المختص.
  - وغيرها من المساعدات القضائية المختلفة.

**سابعاً: المقابلات التي يقوم فيها الفريق المفوض داخل الوحدة :**

- قيام فريق وحدة مراكز الاصلاح و التاهيل باجراء المقابلات مع النزلاء والنزيلات بناء على استدعاءات ترد للوحدة من قبل ادارة مراكز الاصلاح و التأهيل .

**ثامناً: التقارير الشهرية لزيارات المدعين العامين :**

- يتم متابعة التقارير الشهرية لزيارات المدعيين العاميين الواردة من قبل عطوفة رئيس النيابات العامة بخصوص زياراتهم لمراكز الاصلاح و التاهيل كل حسب اختصاصه والتي تنظم بشكل شهري .

مهام الوحدة :

- إجراء الزيارات الميدانية التفتيشية على جميع مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة بصورة دورية ومنتظمة بناءا على الخطة السنوية المعدة, لتقييم مدى مراعاة الحدود الدنيا لمعاملة النزلاء فيها, وظروف الاحتجاز ورصد انتهاكات حقوق الإنسان فيها وتوثيقها ضمن تقارير خاصة بهذه الزيارات.
- التنسيق مع النيابة العامة والمدعين العامين وكافة الجهات المحلية المعنية بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل كوزارة الداخلية والمركز الوطني لحقوق الإنسان والجهات الأخرى, لضمان سلامة الإجراءات المتبعة في مراكز الإصلاح والتأهيل وموائمتها لحقوق الإنسان سواء من حيث قانونية الإجراءات المتخذة بشأن الموقوفين أو المحكومين, ومستوى الخدمات المقدمة لهم من إضاءة وطعام وإيواء وخدمات صحية وإرشاد نفسي وغير ذلك.
- دراسة وتحليل المخالفات الموثقة في تقارير الزيارات الميدانية للوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول العملية ضمن المعايير الدولية لحقوق الإنسان, بالتنسيق مع جهات المعنية بالمخالفة.
- رصد الانتهاكات المرتكبة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل والتي تشكل جرما جزائيا وتحويلها إلى قسم متابعة شؤون النزلاء تمهيدا لإحالتها الى النيابة العامة لملاحقة مرتكبيها وفقا لأحكام القانون والاصول.
- المساهمة في إعداد الدراسات الخاصة بالتشريعات والسياسات والاجراءات المتعلقة بالتفتيش على مراكز الاصلاح والتأهيل.
- القيام بأي مهام أخرى يكلف بها من المسؤول المباشر وتقع ضمن نطاق عمل الوحدة.
- العمل على تزويد قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة بالبيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بالمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية الناشطة في موضوع حقوق الانسان وجميع الدراسات والابحاث التي اعدتها الوحدة.
- حفظ الوثائق والملفات والسجلات المتعلقة بعمل القسم.
- المشاركة في اعداد لاجراءات المتعلقة بتنظيم عمل القسم وتقديم الاقتراحات لتطوير العمل.

## في مجال مديرية السياسات والتطوير المؤسسي:

### قسم الإحصاء و التطوير المؤسسي:

- الخطط التنفيذية لمديريات الوزارة للعام ٢٠١٥
- تقارير تقدم سير العمل الربعية في الخطط التنفيذية للمديريات للعام ٢٠١٥
- متابعة تنفيذ انشطة الاهداف والمحاور عام ٢٠١٥ من الخطة الاستراتيجية للوزارة ٢٠١٤-٢٠١٦ .
- خطة الاستجابة للازمة السورية لقطاع العدل للاعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ .
- البرنامج التنفيذي التنموي لقطاع التشريع والعدل للاعوام ٢٠١٦-٢٠١٨.
- تقرير تقدم سير العمل الربعية للعام ٢٠١٥ في المشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق وزارة العدل في الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية.
- خطة عمل مبادرة الشراكة من اجل مستقبل قائم على المساواة للاعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ (Equal Future Partnership Action Plan).
- تحقيق متطلبات مؤشرات الشريحة الثانية من مشروع دعم الاصلاحات في قطاع العدل من خلال الموازنة الممول من الاتحاد الأوروبي.
- اختتام مشروع دعم السلطات الأردنية لرفع كفاءة وفعالية النظام القضائي الاردني الممول من مجلس اوروبا والاتحاد الاوروبي.
- متابعة مؤشرات اداء قطاع العدل في التقارير الدولية ( تقارير التنافسية العالمية، وتقرير ممارسة الاعمال) .
- متابعة قياس مؤشرات أداء الموازنة العامة والمرتبطة باستراتيجية وزارة العدل لعام ٢٠١٦
- اعداد تقرير احصائيات مفصل عن انجازات المحاكم لعام ٢٠١٥

### قسم الجودة لعام ٢٠١٥:

- تنفيذ التدقيق الداخلي على إجراءات عمل الوزارة.
- إعداد دراسة رضا متلقي الخدمة لعام ٢٠١٥.
- إعداد دراسة رضا الشركاء لعام ٢٠١٥.
- إعداد دراسة الارتباط الوظيفي لعام ٢٠١٥.
- إعداد خرائط عمليات لإجراءات عمل المحاكم.
- مراجعة وتحديث دليل بطاقات خدمات الوزارة والمحاكم.
- إعداد تقرير جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- إعداد إستراتيجية إدارة المخاطر.
- إعداد إستراتيجية إدارة المعرفة.

- مراجعة إجراءات عمل الوزارة.
- إعداد أوصاف مهام مديريات ووحدات الوزارة بناء على الهيكل التنظيمي الجديد.
- مراجعة وتطوير إجراءات عمل وحدة الرقابة الداخلية.
- مراجعة وتطوير إجراءات عمل قسم تنمية الموارد البشرية.
- إعداد الهيكل التنظيمي وأوصاف المهام لمحكمة ضريبة الدخل ومحكمة الجمارك.

## في مجال مديرية الموارد البشرية

- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية وتحديثها على قاعدة بيانات ٢٠١٥.
- إصدار تقارير دورية عن احتياجات الوزارة والمحاكم والدوائر، وذلك للشركاء (قسم إدارة الموارد البشرية +قسم تنمية الموارد البشرية ) وللإدارة العليا .
- تعيين (٧٠) موظف بشكل مؤقت على حساب بدل مجاز (أمومة) و (٩٠) طابعة مؤقت
- استكمال جميع الإجراءات الخاصة بتعيين (٤٤ ) موظف على الفئة الأولى ، و(١٢) موظف على الفئة الثانية و(٢٢) موظف على الفئة الثالثة ما مجموعه (٧٨) موظف بعقد فئة ودرجة و (٢) موظف عقد شامل و (٣٦) منتدبين
- إدخال ومتابعة جميع ملفات الموظفين الجدد على hr –System
- استكمال متابعة جميع كتب المحاكم المتعلقة بالاحتياجات وتضمينها لقاعدة البيانات
- أرشفة الاستدعاء / الكتب الواردة والتي تتعلق بطلبات التوظيف والاحتفاظ بنسخة الكترونية منها
- متابعة حركة موظفي العقود مع الإدارة العليا . وإجراء ما يلزم لتجديدها أو الاستغناء عنها
- المشاركة في إعداد تقرير الاشتراك الخاص باشتراك الوزارة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز.
- التعامل مع طلبات النقل والتكليف المختلفة والتي تتعلق بجميع موظفي الوزارة والمحاكم في المملكة بمختلف فئاتهم ووظائفهم
- الانتهاء من مشروع جدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠١٥
- مناقشة جدول التشكيلات مع دائرة الموازنة العامة واللجنة الفنية واللجنة المركزية لعام ٢٠١٦
- الانتهاء من تنظيم كشوفات الموظفين المستحقين للترفيع الوجوبي والجوازي لعام ٢٠١٥ ضمن الفئات الأولى والثانية .
- تنفيذ كافة الاجراءات الوظيفية الخاصة بجدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠١٥
- الانتهاء من اصدار قرارات بالعلاوات الفنية الاشرافية للموظفين
- الانتهاء من منح الزيادة السنوية للموظفين لعام ٢٠١٥
- الانتهاء من تنظيم كشوفات الموظفين المستحقين لتعديل الأوضاع لحصولهم على مؤهلات علمية جديدة ضمن الفئات الأولى والثانية والثالثة .
- الانتهاء من اعداد كشوفات بحوافز الموظفين كل شهر خلال عام ٢٠١٥
- الانتهاء من ارشفة القرارات الادارية الصادرة خلال عام ٢٠١٥

## قسم تنمية الموارد البشرية

- تم عقد (٢٦٥) برنامج ودورة تدريبية منها (٢٥٧) داخلية و(٨) خارجية لـ (٢٧٣٠) موظف(١٨٦٢) ذكور و(٨٦٨) إناث في مختلف الأقاليم ,والفئات الوظيفية وبمواضيع مختلفة لتطوير أدائهم في العمل والتي عقدت في المعهد القضائي ومعهد الادارة العامة وديوان المحاسبة ومراكز تدريبية أخرى ، وقد شكلت نسبة الموظفين المتدربين ( ٦٩٪ ) الى الموظفين الاجمالي خلال العام ٢٠١٥.
- تم عقد (٤٥) ورشة عمل في مواضيع مختلفة قانونية ادارية واخر
- تم ايفاد (١١) موظف في دورات خارجية الى دول عديدة منها تايلاند ، سنغافورة ،هولندا، فرنسا في مواضيع مختلفة كالاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية و الامن و السلام العالمي .
- متابعة البعثات العلمية والمنح الدراسية المقدمة عن طريق ديوان الخدمة المدنية حيث تم ابتعاث (٢) موظف للحصول على درجة الدكتوراة في القانون من مصر والسودان خلال العام ٢٠١٥ و متابعة الطلبة الموفدين لدبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي بما في ذلك قرارات الايفاد والسير الدراسي للموفدين
- تفعيل إختصاصيي الموارد البشرية في جميع المحاكم وتكليفهم للقيام بمهام الموارد البشرية بالاضافة لمهام عملهم
- تدريب جميع الموظفين العاملين على ترسيم الدعاوى حول تحصيل خمس الدين واستيفاء الرسوم المؤجلة وتنفيذ قرارات الاحكام مع طلب الاطراف ، مما انعكس على نسبة الأخطاء في عملية الترسيم وواردات خزينة الوزارة
- تم عقد دورات متخصصة لموظفي دوائر التنفيذ وكتاب العدل والمحضرين في المحاكم وبمختلف الأقاليم .
- تدريب الموظفين المستحقي الترفيع الوجوبي لعام ٢٠١٥ في المعهد القضائي ومعهد الادارة العامة .
- تدريب الموظفين على الأنظمة المحوسبة كنظام السجل العدلي ونظام التنفيذ الحقوقي واخرى .
- تدريب موظفي شركة أرامكس على تبليغ الاوراق القضائية في المعهد القضائي
- تدريب موظفي مأموري المستودعات واللوازم على ادارة المخزون لتطبيق نظام ادارة المخزون بالمحاكم
- تدريب موظفي فنيي الصيانة بالمحاكم وبمختلف الاقاليم على أنظمة التدفئة والتكييف الموجودة بالمحاكم
- تم حصر الموظفين الحاصلين على شهادة لغة انجليزية (Toffel,Ielts.....) وانشاء قاعدة بيانات خاصة وادخال الشهادات للرجوع اليها حين الحاجة .

## في مجال مديرية الشؤون الإدارية

تعتبر مديرية الشؤون الادارية الواجهة الامامية في التواصل مع كافة المحاكم والدوائر التابعة كمتلقي خدمة مباشر بالاضافة للجمهور كمتلقي خدمة غير مباشر،بالاضافة لكونها ذات اتصال مفتوح لكافة الشركاء الخارجيين والجهة المسؤولة عن اتمام الاجراءات الادارية المترتبة عن كافة الاعمال المنجزة عن كافة المديرية وذات العلاقة بمهام هذه المديرية

### أولا :-قسم الديوان :-

- المتابعة اليومية لعملية الارشفة الالكترونية في القسم شاملة للبريد الصادر و الوارد و توزيعه للوزارة تفعيلا لنظام الديوان المحوسب المعمول فيه بالوزارة .
- اعداد كتب التغطية لمخاطبات الوزارة و توزيع التعاميم حسب الاصول .

## ثانيا:- قسم الحركة :-

- تلبية احتياجات الوزارة والمحاكم والدوائر التابعة لها من القسم فيما يخص حركة المركبات الكبيرة و المتوسطة والصغيرة سواءا لنقل اللوازم او نقل الوفود والموظفين في نطاق ظروف العمل و بشكل يومي و مستمر .
- متابعة تلبية احتياجات المركبات( سيارات السادة القضاة + سيارات القسم +السيارات والفانات المصروفة للمحاكم و الدوائر التابعة+الدراجات والسكوترات ) من صيانة او ترخيص و تامين بموجب سجلات متابعة دورية .
- رفد القسم بمجموعة من المركبات الحديثة

## ثالثا:-قسم الخدمات الادارية المساندة :-

١. المقسم :-

تنظيم عملية الرد الالي و اليدوي على جميع خطوط الوزارة و البالغة ستون خطا .

٢. الخدمات الادارية المساندة :-

متابعة عطاءات النظافة والبوفيهات والتدوير والتجليد والمواقف في الوزارة و كافة المحاكم والدوائر التابعة وبصفة مستمرة بتقارير متابعة شهرية وزيارات ميدانية .

## رابعا:- قسم ادارة التبالیغ :-

١. الاشراف على اعمال المحضرين في كافة المحاكم والدوائر التابعة ومتابعة التبالیغ وفقا للنظام المحوسب

٢. توزيع اجهزة PDA عدد ٩٦ في محاكم (بداية عمان ، غرب عمان ، شرق عمان ، شمال عمان) ومحكمة بداية اربد ومحكمة بداية الزرقاء ومحكمة بداية العقبة لضمان الجودة والسرعة والدقة في التبالیغ .

## خامسا:-قسم اللوازم لغاية ٢٠١٥/١٢/٥:-

- ضم جزء من مبنى قصر الزرقاء القديم وتخصيصه للأثاث،حيث تم تشكيل لجنة لفرز الأثاث القديم الموجود بالمبنى وعمل الصيانة للصالح منه وبيع التالف حيث تمت صيانة بعض الأثاث وصرفة للمحاكم وتم توفير ما يقارب (٥٠٠٠٠) دينار بهذه العملية
- جرد المستودعات في نهاية عام ٢٠١٤ من خلال لجنة تم تشكيلها من قبل معالي وزير العدل والخروج بنتائج مطابقة ١٠٠٪ وهذة النتيجة تعتبر أنجاز مهم يتحقق للمرة الثانية منذ سنوات ماضية عديدة ،
- البدء بتطبيق نظام ادارة المخزون الحكومي بالتعاون مع دائرة اللوازم العامة
- المساهمة في وضع المواصفات الفنية لغالبية عطاءات الوزارة
- تلبية طلبات المحاكم والدوائر التابعة لها خلال عام ٢٠١٥ كما هو مبين بالجدول التالي

| نوع الطلب | عدد الطلبات المنجزة خلال عام ٢٠١٤ |
|---|---|
| لوازم قرطاسية | حوالي٢٠٠٠طلب |
| لوازم احبار وأجهزة | ٢٠٠٠ طلب |
| لوازم أثاث | ١٠٠٠ طلب |
| بواقع صرف حوالي ١٥٠٠٠صنف | |

- ترحيل وتجهيز وتأثيث ترحيل محكمة صلح بني عبيد.
- ترحيل وتجهيز وتأثيث محكمة صلح الطيبة.
- ترحيل وتجهيز وتأثيث دائرة مدعي عام شمال عمان
- ترحيل وتجهيز وتأثيث محكمة صلح الموقر .
- ترحيل وتجهيز وتأثيث محكمة صلح الوسطية
- ترحيل وتجهيز وتأثيث محكمة صلح الرصيفة
- ترحيل وتجهيز وتأثيث محكمة احداث الزرقاء
- ترحيل وتجهيز وتأثيث الطابق الاضافي في محكمة بداية جنوب عمان
- استلام توزيع عطاءات الات التصوير واجهزة الكشف على العملة الجديدة مما شكل نقلة نوعية في توفير خدمات هذه الاجهزة .
- الاشراف على توزيع عطاءات الاوراق المحمية والاختام المحمية في دوائر كاتب العدل في جميع المحاكم .

**سادسا :-قسم المشتريات لغاية ٢٠١٥/١٢/٧**

قام القسم بادارة العملية الشرائية وتنظيمها واصدار اوامر الشراء فيها في الوزارة وكافة المحاكم والدوائر التابعة لكافة العطاءات وبكافة انواعها الخارجية والداخلية بمعدل ١٥٣٥ عملية شرائية بقيمة تقديرية تجاوزت ( ٣١٢١٣٣٣,٩٢٥ )دينار تقريبا وذلك وفقا لنظام GFMIS.

ويعتبر القسم مركزا لجميع لجان العطاءات ونقطة انطلاق لكافة الفواتير ونهاية الافراج عن كفالات الدخول بالعطاءات وحسن التنفيذ .

## في مجال مديرية الشؤون المالية

- تم إعداد موازنة وزارة العدل لـ ٣ سنوات قادمة (٢٠١٨ – ٢٠١٦) وفقا لمبدأ الموازنة الموجهة بالنتائج.
- بلغت الإيرادات في حساب فوائد التنفيذ لعام ٢٠١٥ لغاية نهاية تشرين الأول (٣,٤٤٨,١٠٨) دينار حيث انخفضت بنسبة (٢٥) ٪ عن إيرادات عام ٢٠١٤ حيث أدى انخفاض نسبة الفائدة إلى انخفاض إيرادات الودائع
- استمرارية صندوق الادخار، حيث بلغت عدد معاملات الإقراض من الصندوق ٢٣٠٠ معاملة وعدد الاتفاقيات ٧ اتفاقيات في مجالات مختلفة ( الأجهزة كهربائية والهواتف الخلوية والأثاث والسياحة والستلايت) و جاري العمل على تجديد عدة اتفاقيات أخرى حسب مواعيد انتهاء الاتفاقيات.
- بلغ عدد المشتركين المتقاعدين في صندوقي التكافل للقضاة ٣٥ وأعوان القضاء ٢٠٠ مشترك.

- يقدر عدد مستندات النفقات (١٠,٠٠٠)مستند من مخصصات الموازنة وحساب فوائد التنفيذ.
- تم إعادة هيكلة الدائرة المالية باستحداث قسم جديد وعليه أصبحت الدائرة المالية مكونة من أربع أقسام وهم قسم النفقات وقسم الموازنة وقسم الحسابات وقسم الرواتب وتم توزيع موظفي الدائرة المالية على الأقسام الأربع لتنظيم العمل في الدائرة.
- قام محاسبو الدائرة المالية بتغطية المراكز الحدودية في العمري والمدورة على مدار ٢٤ ساعة خلال فترة الحج لتحصيل المبالغ المترتبة على المغادرين من والقادمين إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لصالح القضايا التنفيذية.
- توقيع عقد اشتراك مع البنك المركزي وشركة مدفوعاتكم لتطبيق خدمة (إي فواتيركم) على الخدمات التالية: كاتب العدل، وعدم المحكومية، وإقساط التنفيذ، والإيجارات.

## في مجال مديرية تكنولوجيا المعلومات

١. انجاز الربط الالكتروني مع مديرية الأمن العام لتبادل المذكرات والتبليغات القضائية.

٢. الربط الالكتروني مع نقابة المحامين الأردنيين.

٣. ربط شهادة عدم المحكومية بخدمة الدفع الالكتروني (اي– فواتيركم) .

٤. اطلاق الموقع الالكتروني الجديد لوزارة العدل ويتضمن تفعيل خدمات الكترونية جديدة مثل خدمة حاسبة الرسوم ، خدمة النقض بأمر خطي.

٥. استخدام الاوراق الامنة للشهادة العدلية وشهادة عدم المحكومية.

٦. ربط كاتب عدل كل من جمعية مستثمري قطاع الاسكان ، أمن الدولة ، دائرة مراقبة الشركات،جمعية البنوك.

٧. تجهيز البنية التحتية لمحاكم جديدة ومحاكم أخرى تمت توسعتها مثل : ( الرصيفة ، بني عبيد ، غور الصافي ، دير علا ، الرمثا ، الوسطية ، الجفر ، مدعي عام شمال عمان) .

٨. نقل سيرفرات نظام عدم المحكومية القديمة الخاصة بالمحاكم الى سيرفرات جديدة لزيادة الكفاءة.

٩. تجهيز مهام مزامنة السيرفرات وملفات الارشفة مع مركز الحاسوب البديل بنظام جديد (Veem).

١٠. تحديث سيرفرات موقع خدمات الوزارة الالكتروني الى سيرفرات جديدة

١١. اعداد دراسة برفع الجاهزية الالكترونية وبحاجة المحاكم لشراء واستبدال الأجهزة والخوادم والماسحات الضوئيةوالطابعات .

١٢. شراء ٥٨٠ جهاز pc ٣٥٠ طابعة ليزرية ، – تم شراء مواد (اسلاك شبكة +نقاط (تكفي لاستبدال التالف والمستهلك في المحاكم ، واجراء تمديدات جديدة.

١٣. شراء (٢٠٠) جهاز حفظ الطاقة لتغطية حاجات المحاكم . ماسحات ضوئية ، أحبار ودرمات.

١٤. تصميم برنامج لادارة ومراقبة الدخول عن بعد على كافة الخوادم الرئيسية

١٥. تركيب شاشات مراقبة داخل غرفة الحاسوب الرئيسية يتم من خلالها مراقبة جميع اجهزة الحاسوب والشبكات وقواعد البيانات الموجودة داخل الوزارة .

١٦. تجهيز سيرفر (System Center Operation Manager SCOM) لادارة ومراقبة اعطال وتنبيهات كافة الخوادم الرئيسية بالمركز. ويشمل ايضا اجهزة الشبكة والحماية وتوفير الطاقة اضافة الى الخوادم

١٧. تركيب خط اتصال بديل (MPLS) بين مركز الحاسوب الرئيسي ومركز الحاسوب البديل.

١٨. نقل قاعدة بيانات نظام المحاسبة الى خوادم أكثر فاعلية.

١٩. استبدال بعض الخوادم الرئيسية في المحاكم بخوادم جديدة أكثر فاعلية مثل محكمة (الكرك ، القويرة ، البتراء ، الجيزة).

٢٠. تفعيل الربط بين نظام الارشفة ونظام ميزان.

٢١. ارشفة ملفات دوائر التنفيذ الحقوقي في محاكم البدايات في عمان بواقع (٧ ملايين ورقة) .

٢٢. شراء (٥٠) ساعة بصمة واستبدال التالف في محاكم المملكة.

٢٣. تجديد رخص الأنظمة التشغيلية والحماية من الفيروسات وتجديد عقود الصيانة .

٢٤. طرح عطاء لأرشفة (٢٠) مليون ورقة لملفات الدعاوى في (١١) محكمة.

٢٥. الإنتهاء من تحليل وتصميم وبرمجة نظام الشكاوى ونظام تقييم القضاة لدى مديرية التفتيش القضائي.

٢٦. الإنتهاء من تحليل وتصميم وبرمجة نظام السجل العدلي الجزائي ، وتم اطلاق النظام المذكور لدى دوائر النيابة العامة والإدعاء العام.

٢٧. الإنتهاء من برمجة كافة الإضافات والتعديلات المطلوبة على نظام التدريب المستمر ونظام القبول والتسجيل لدى المعهد القضائي.

٢٨. الإنتهاء من تحليل وتصميم وبرمجة نظام المكتبة لدى المعهد القضائي.

٢٩. الإنتهاء من تحليل وتصميم نظام تسجيل ومتابعة وتقييم عطاءات النظافة والبوفيه لدى قسم الخدمات الإدارية المساندة.

٣٠. الإنتهاء من تطبيق نظام محاسبة ايرادات المحاكم لدى دوائر التنفيذ واقلام الإيجارات في ٢٠ محكمة بداية وصلح.

٣١. إجراء تعديلات وإضافات على الأنظمة المحوسبة العاملة في الوزارة والمحاكم بشكل مستمر وحسب متطلبات وحاجة العمل .

٣٢. عمل نسخ إحتياطية يومية لقواعد بيانات الوزارة والمحاكم والوثائق المؤرشفة ، ويتم الإحتفاظ بتلك النسخ الإحتياطية على أقراص مضغوطة (DVD) للإستفادة منها عند الحاجة .

٣٣. شراء ١١٦ جهاز تبليغات محمول وتم تطبيق النظام في المحاكم المحددة بالمرحلة الاولى من المشروع وعددها ٨ محاكم .* ملاحظة : المرحلة الثانية في ٢٠١٦ .

٣٤. تعديل نظام كاتب العدل (ميزان ) بحيث يتيح لكاتب العدل احضار بيانات ملكية الارض /العقار عن طريق البحث عن رقم قيد التسجيل في دائرة الاراضي للوثائق من نوع الكفالات كما هو الحال في الوكالات و بالتالي يتم تخزين هذه البيانات في معلومات الوثيقة من نوع (كفالة ).

٣٥. حوسبة دوائر التنفيذ :حيث تم حوسبة اوامر الصرف و القبض و طباعة الشيكات للدعاوى التنفيذية ،بالاضافة الى حوسبة اقلام الايجارات، حيث تم تطبيق التعديلات في جميع محاكم البداية عدا محكمة بداية المفرق وبعض المحاكم الصلحية وحاليا قيد استكمال التطبيق في هذه المحاكم ضمن الجدول الزمني لتشغيل التنفيذ الحقوقي في محاكم المملكة.

٣٦. حوسبة التوقيفات في جميع محاكم المملكة على نظام ميزان.

٣٧. البدء بانشاء نظام التقارير الاحصائية (DashBoard)

## في مجال مديرية الأبنية والمشاريع

١. تم إعداد الخطة التنفيذية لمديرية الأبنية والمشاريع للعام ٢٠١٦.

٢. إنشاء أبنية نموذجية حديثة للمحاكم والدوائر التابعة تلبي متطلبات العمل وتهيئها بالدعم اللوجستي والتقني والفني، وإجراء المخاطبات اللازمة للوزارات ومختلف الجهات ذات العلاقة، وهذه الأبنية تشمل المشاريع التالية:

١.٢ تم إعداد الدراسات والتصاميم لمبنى قصر عدل معان ومتابعة طرح عطاء التنفيذ.

٢.٢ تم إعداد الدراسات والتصاميم لمبنى المعهد القضائي الأردني وتم طرح عطاء التنفيذ.

٣.٢ متابعة أعمال إعداد دراسات مبنى محكمة استئناف عمان.

٤.٢ استلام مبنى قصر العدل في الرصيفة ومباشرة المحكمة العمل فيها بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣.

٣. متابعة خطط الصيانة للمباني ومتابعة تنفيذها بما يخدم البنية التحتية ورفع كفاءة اللأنظمة الخاصة بالمباني وذلك من خلال:

١.٣ متابعة أعمال إعداد الدراسات وجداول الكميات لصيانة قصر العدل القديم من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان.

٢.٣ تم إعداد وتجهيز وثائق عطاء صيانة شاملة لقصر العدل/ العبدلي من خلال وزارة

٣.٣ الأشغال العامة والإسكان وطرحه.

٤.٣ تم وضع الخطط التنفيذية اليومية للصيانة الطارئة والوقائية وتنفيذها من خلال قسم

٥.٣ صيانة الأبنية.

٦.٣ تم عمل برامج تدريبية متخصصة في مجال أنظمة التكييف المركزي وأنظمة التدفئة لفنيي صيانة الأبنية في المحاكم.

٧.٣ تم تنظيم جميع عقود صيانة أنظمة الأبنية وتجديدها ومتابعتها وعددها تسعون عقد صيانة للأنظمة المختلفة (تكييف مركزي، مصاعد، مولدات، إنذار حريق، مقاسم).

٨.٣ إعداد جداول الكميات ومتابعة تنفيذ عطاءات الصيانة لكل من ( قصر عدل اربد، قصر عدل السلط، قصر عدل الكرك، قصر عدل المفرق ، محكمة بداية معان ، محكمة صلح سحاب ، محكمة بداية جنوب عمان ،محكمة صلح القصر/الكرك ، محكمة صلح فقوع ، محكمة صلح بني كنانه ، محكمة بداية أحداث الزرقاء ، محكمة بداية أحداث عمان , مبنى تنفيذ اربد ).

٤. تم استئجار وترحيل المحاكم التالية على المباني الجديدة وهي:

١.٤ محكمة صلح بني عبيد.

٢.٤ محكمة صلح الطيبة.

٣.٤ محكمة صلح الموقر.

٤.٤ محكمة صلح الوسطية.

٥.٤ طابق اضافي في محكمة بداية جنوب عمان.

٦.٤ طابق إضافي في مبنى محكمة صلح دير علا.

٧.٤ محكمة صلح غور الصافي.

٨.٤ مبنى دائرة مدعي عام شمال عمان.

٥. تم تزويد معظم المباني باللوحات الارشادية والآرمات.

٦. تم تزويد معظم مستودعات القضايا في المحاكم والدوائر التابعة برفوف ديكسون وحسب الحاجة.

٧. تم تزويد معظم المباني ببرادي عمودية وحسب الحاجة.

٨. تم عمل دراسات أمنية مع الجهات المختصة لتزويد المحاكم بأنظمة مراقبة أمنية وتم طرح عطاء مركزي من خلال دائرة اللوازم العامة

٩. وضع خطة تنفيذية لتخفيض استهلاك الطاقة (الكهربائية، المياه، الوقود) ويشمل العمل:

١.٩ عمل المخاطبات والدراسات اللازمة لتركيب خلايا شمسية للمباني والعمل جاري على تأهيل الكوادر لمتابعة التنفيذ.

٢.٩ عمل الدراسات اللازمة لضبط وتوفير استهلاك الطاقة الكهربائية من خلال استبدال الانارة التقليدية بإنارة تعمل بتكنولوجيا الانبعاث الضوئي LED Lighting لمحكمة بداية السلط تمهيداً لتطبيقها على كل المباني المملوكة لوزارة العدل حيث أظهرت الدراسة بأنه في حال تم استبدال الانارة التقليدية بإنارة من نوع LED لمبنى محكمة بداية السلط فإن التوفير في استهلاك الطاقة الكهربائية لأغراض الانارة سيبلغ ٦٦٪ بما قيمته (٣٧٠٠٠ دينار).

١٠. تلبية الاحتياجات وفق المستجدات من غرف قضائية متخصصة: وساطة، وإدارة دعوى، وجناح الأسرة من خلال:

١.١٠ لتواصل مع الجهات ذات العلاقة للتعرف على احتياجاتهم من الغرف القضائية المتخصصة وإدراجها ضمن الخطة التنفيذية.

٢.١٠ التعرف على متطلبات وإحتياجات الغرف المتخصصة.

٣.١٠ تم تجهيز محاكم بداية أحداث عمان والزرقاء.

## في مجال مديرية الشؤون القانونية

### فيما يتعلق بتطوير وتحديث التشريعات:

١. اعداد مسودة تشريعات تنسجم مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني وتسد الثغرات القانونية التي واجهت التشريعات عند تطبيقها على ارض الواقع وقد شاركت المديريه

٢. إعداد ودراسة مسودة مشاريع معدلة للتشريعات التالية: (مشروع القانون المعدل لقانون الاحوال المدنية ،مشروع

قانون حماية البيانات الشخصية، مشروع قانون حقوق لاشخاص ذوي الاعاقة ،مشروع قانون الحماية من العنف الاسري،مشروع النظام المعدل لنظام المعهد القضائي الاردني ).

## ثانيا: فيما يتعلق بالاستشارات القانونية:

- دراسة وبيان الراي القانوني حيال العديد من الاستشارات القانونية الواردة من رئاسة الوزراء والوزارات الاخرى والمؤسسات العامة حيث بلغ عددها (٨٢٦) استشارة .
- دراسة وبيان الراي القانوني حيال العديد من الاستشارات القانونية الداخلية في مسائل تتعلق باعمال مديريات ووحدات الوزارة مثل (الموارد البشرية، والمالية و الادارية والرقابة الداخلية ، و لجن العطاءات ، لجنة المشتريات ) حيث بلغ عددها (١٦٤) استشارة .
- دراسة الاتفاقيات الخارجية التي تبرمها المملكة الاردنية الهاشمية مع جهات اخرى وبيان الرأي القانوني حول مدى توافقها مع الاصول الدستورية الاردنية ونذكر منها :

١. (اتفاقية شركة السمرا لتوليد الكهرباء والصندوق العربي الاقتصادي ،اتفاقية مبادىء وزارة العدل مع المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص ذوي الاعاقة ،.اتفاقية قرض التصحيح الهيكلي الخامس مع صندوق النقد العربي ، اتفاقية القرض بين المملكة و بنك الاعمارالالماني / الشريحة الثانية ،.اتفاقية قرض قطاع سياسة قطاع المياه مع الوكالة الفرنسية للانماء ،الانضمام لاتفاقية مجلس اوروبا لتزييف الادوية و المنتجات الطبية )

٢. اعداد الصيغة القانونية لمجموعة من العقود والاتفاقيات التي قامت الوزارة بابرامها مع جهات اخرى مثل (اتفاقية الربط الاليكتروني مع مديرية الامن العام،اتفاقية شركة المجموعة الوطنية السريعة ( ناشونال اكسبرس) لاصدار البطاقات ،اتفاقية نقل شهادة عدم المحكومية ،اتفاقية نقل شهادة عدم المحكومية مع البريد الاردني ،اتفافية صيانة مصاعد محكمة جنوب عمان ،عقود صيانه اجهزة التكييف المركزي في محاكم المملكة ، عقود صيانه انظمة اجهزة انذار الحريق في محاكم المملكة.

## ثالثا : فيما يتعلق بالطعون والعفو الخاص:

١. على ضوء توكيل المهام اعلاه لمديرية الشؤون القانونية واستحداث قسم الطعون بالمديرية بموجب نظام التنظيم الاداري لوزارة العدل للعام ٢٠١٥ فقد تمت مأسسة اجراءات عمل القسم اعلاه بالتنسيق مع الوحدات والمديريات ذات العلاقة بالوزارة .

٢. قامت المديرية بدراسة العديد من طلبات النقض بامر خطي الواردة للوزارة وبيان الراي القانوني حيالها وبلغ عددها (٤٤٤) طلب .

٣. قامت المديرية بدراسة العديد من طلبات اعادة المحاكمة الواردة للوزارة وبيان الراي القانوني حيالها وبلغ عددها (٩٤) طلب .

٤. قامت المديرية بدراسة العديد من طلبات العفو الاخص الواردة للوزارة وبيان الراي القانوني حيالها وبلغ عددها (١٧٨) طلب .

٥. لغايات تنمية القدرات والكفاءات للعاملين في مديرية الشؤون القانونية في مجال الطعون والعفو الخاص فقد تم رفدهم في دورة صياغة تشريعية لدى المعهد القضائي الاردني .

**رابعا : فيما يتعلق بالدراسات القانونية :**

١. تقرير المنظمة العالمية لحقوق الانسان الموجه للحكومة الاردنية .

٢. اليوربوند .

٣. العفو الخاص .

٤. دراسة الظواهر الجرمية التي تؤرق الشارع الاردني ومنها ( الاضراب الجماعي ، الاعتداء على المعلم والطبيب ، جرائم الاعتداء على العرض ، التعذيب ، ضروب التأديب ، اطلاق العيارات النارية).

**خامسا : مهام اخرى موكولة للمديرية::**

١. المشاركة في لجان التحقيق مع موظفي وزارة العدل في المخالفات المسلكية الصادرة عنهم اثناء تأدية مهام الوظيفة العامة و قد بلغ عددها (٤٢) لجنة .

٢. امانة سر المجلس التأديبي ومتابعة شؤونه لموظفي وزارة العدل وباقي موظفي الوزارات الاخرى والتي بلغ عدد الدعاوى التأديبية ( ١١) دعوى تأديبية .

٣. لجنة تظلمات موظفي وزارة العدل و قد بلغ عدد التظلمات ( ٧٣) تظلم .

٤. شاركت المديرية في لجان الدراسات الداخلية و نذكر منها :( لجنة رسوم الدعاوى ، لجنة مراجعة تصنيفات الدعاوى على برنامج ميزان انسجاما مع التعديلات التشريعية،ج. لجنة علاوة الميدان ، لجنة اتلاف الملفات القديمة للاحداث / الرصيفة .) .

٥. شاركت المديرية بلجان خارجية نذكر منها : (لجنة تقدير التعويض عن الاضرار التي لحقت في منطقة العقبة الحرارية ، لجنة العينات المخبرية ، لجنة قانون الالتزام الضريبي / الفاتكا لجنة دراسة اتفاقيات رومانيا ، لجنة اليورو بوند ،ج. لجنة اكاديمية العلوم المالية و المصرفية لجنة هيئة الطاقة الذرية بخصوص اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولية المدنية حيالها .).

٦. متابعة ملفات قضايا التحكيم الاردنية امام هيئات التحكيم الدولية .

٧. متابعة ملف قانون الالتزام الضريبي (الفاتكا ).

**سادسا : فيما يتعلق بالدورات و المؤتمرات:**

١. مثلت المديرية وزاره العدل في مؤتمر الاتجار بالبشر والنظام الوطني للاحالة الذي عقد في مملكة البحرين .

٢. شاركت مديرية في العديد من المؤتمرات والورش و نذكر منها : (مؤتمر السلم والعدل الاجتماعي ،مؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص ، مؤتمر التحكيم الدولي،الدورة التدريبية المتخصصة لاساتذة مادة حقوق الانسان، ورشة التطبيق العملي لقانون الاحداث ، ورشة الطعون والعفو الخاص ، ورشة الصياغة التشريعية ،ورشة القانون الدولي للاجئين،ورشة مشروع سيادة القانون ،ورشة الحد من ظاهرة اطلاق العيارات النارية ،ورش مناقشة مسودات مشاريع القوانين مثل : قانون التنفيذ ، قانون اصول المحاكمات المدنية ، قانون العقوبات ، قانون التحكيم).

## في مجال مديرية حقوق الانسان وشؤون الاسرة

### المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقيات والقوانين والوثائق.

- مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها.
- مشروع الاتفاقية العربية لمنع الاستنساخ البشري
- مشروع البرتوكول العربي لمكافحة الاتجار بالبشر المكمل للاتفاقية العربية .
- مشروع الاتفاقية العربية لقانون الاحوال الشخصية –الاسرة–.
- مشروع قانون عربي استرشادي لمنع ازدراء الاديان .
- مشروع تعديل اللائحة الداخلية للجنة حقوق الانسان .
- مشروع المبادىء التوجيهية بشان سبل الانتصاف والاعتقال غير القانوني.
- اعداد رد الاردن حول الميثاق العربي لحقوق الانسان .
- اعداد رد الاردن حول العهد الخاص بالحقوق المدنية
- مشروع قانون الاحداث.
- مشروع قانون حقوق الطفل.
- الدليل الارشادي لاستخدام أجهزة الربط التلفزيوني المغلقة ، ضمن مشروع دعم نظام عدالة الأحداث في الاردن.
- مشروع التقرير الوطني الأول حول انجازات المملكة في مجال منع الاتجار بالبشر ٢٠٠٩–٢٠١١.
- مشروع الاعلان العربي لحماية المدافعين عن حقوق الانسان.
- مشروع قانون معدل لقانون العنف الاسري .
- تعليمات دور ايواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر .
- تعليمات دوار ايواء عاملات المنازل تاركات أو رافضات العمل .
- تطوير نظام جودة شامل لدور الايواء في الاردن من خلال معايير اعتماد دور الايواء .
- مسودة الية وطنية لاحالة المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.
- مشروع قانون معدل لقانون العقوبات الاردني .
- مشروع قانون معدل لقانون حقوق الاشخاص المعوقين .
- – عضو في التالف الوطني لمتابعة قرار مجلس الأمن الخاص بحماية المرأة في النزاعات المسلحة (القرار رقم ١٣٢٥ ) في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة .
- – اعداد الاستراتجية الوطنية للمرأة الارنية للاعوام ٢٠١٢–٢٠١٥ التي قامت باعدادها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة .
- مشروع النظام الاساسي للمحكمة العربية لحقوق الانسان .
- الرد على تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان لعام ٢٠١٤.
- تعليمات المساعدة القانونية المقدمة من وزارة العدل رقم (١) لسنة ٢٠١٥ .

- اقرار معايير استحقاق المساعدة القانونية ، ونموذج لطلب المساعدة القانونية.
- تم توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة العدل مع نقابة المحامين في مجال المساعدة القانونية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى بين وزارة العدل مع نقابة المحامين النظاميين حول الربط الالكتروني ونصت في المادة (٢/ ث) الخاصة باوجه التعاون على « تسهيل الربط الالكتروني بين وحدتي المساعدة القانونية لدى الفريقين عند استحداثهما .
- المشاركة في اجتماعات لرؤية العشرية٢٠١٥-٢٠٢٥.
- المشاركة في لجنة مراجعة وتقييم قانون الاحداث رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ .
- المشاركة فيعضوية اللجنة الفنية لتحديث الاطار الوطني لحماية الاسرة من العنف في المجلس الوطني لشؤون الاسرة.
- المشاركة في اللجنة الفنية لوضع الانظمة والتعليمات الصدارة بموجب قانون الاحداث.
- أقر مجلس الوزراء نظام الاسوارة الالكترونية كبديل عن التوقيف ضمن المشروع الرقابة الالكترونية .

## ثانياً : المشاركة في اعداد الردود الرسمية للتقاريرالدولية والمحلية وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة.

- تقرير الاردن حالة حقوق الانسان لعام ٢٠١٣ومناقشته في مجلس حقوق الانسان في جنيف .
- التقرير الاول للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر حول مكافحة الاتجار بالبشر في المملكة الاردنية الهاشمية .
- تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المراة وأسبابه وعواقبه بعد زيارتها للمملكة.
- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للحريات الدينية لعام ٢٠١٤ .
- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الانسان في الاردن لعام ٢٠١٤ .
- تقرير الاردن الاول حول تنفيذ احكام وبنود الميثاق العربي لحقوق الانسان .
- مشروع التقريرالعربي الأول حول جهود مكافحة الاتجار بالبشر بالمنطقة العربية.
- الرد على مجموعة من تقارير المركز الوطني لحقوق الانسان والمتعلقة بأوضاع نشطاء الحراك الشبابي وأفاداتهم ، وأوضاع اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري.
- قرارالجمعية العامة للامم المتحدة رقم RES/A/٦٦/١٤٣ والمعنون بـ « عدم جواز ممارسات معينة تساهم في اثارة الاشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الاجانب وما يتصل بذلك من تعصب».
- قرار الجمعية العامة رقم RES/A/٦٦/١٤٤ والمعنون بـ «الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب».
- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم RES/A/٦٦/١٦٧ والمعنون بـ « مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم «
- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم/ A ٢١٣/٦٥/RES والمعنون بـ « حقوق الانسان في مجال إقامة العدل «.
- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم/ A ١٩٠/٦٥/RES والمعنون بـ « الاتجار بالنساء والفتيات».
- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم RES/ A/٦٣/٣٠٨ المعنون ب «المسؤولية من الحماية «.

- تزويد المقرر الخاص المعني بحرية التجمع وتكوين الجمعيات بالمعلومات حول الاساليب المتبعة من أجل تعزيز وحماية الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.
- تزويد البعثة الأردنية في جنيف بمعلومات محدثة عن تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بالتعذيب .
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لمنظمة الامم المتحدة للطفولة ( اليونيسيف) للاعوام ٢٠١٣-٢٠١٧.
- مشروع المبادى التوجيهية بشان سبل الانتصاف والاجراءات الخاصة بحق أي شخص حرم من حريته بالتوقيف او الاعتقال .
- التدابير المتخذة لصلاحيات محكمة أمن الدولة .

## في مجال وحدة الاتصال والاعلام

- اعداد الخطة التنفيذية لعام ٢٠١٦
- اطلاق حملات توعوية تلفزيونية عن الكاتب العدل والتبليغات القضائية
- تم بثها من خلال التلفزيون الاردني وقناة رؤيا الفضائية
- تنظيم (٨) مؤتمرات صحفية ورسمية والمتعلقة بالأنشطة الخاصة بالوزارة أو المتعلقة بعملها وتغطيتها اعلاميا.
- تنظيم(٤٠) ورشة عمل خاصة بوزارة العدل
- تنظيم (١٠) جولة الى مختلف المحاكم في المحافظات والمعهد القضائي ومراكز الاصلاح والتأهيل
- تنظيم زيارة الوفود الدولية والعربية والمحلية .
- نشر ما يقارب (٩٠) خبر صحفي يتعلق بطبيعة عمل وزارة العدل وخدماتها، والأنشطة والفعاليات التي تنظمها وتشارك بها الوزارة ، وتوزيعها على الصحف اليومية وموقع وزارة العدل الالكتروني وبثها على قناة التلفزيون الاردني وقناة رؤيا الفضائية وقناة الحقيقة الدولية.
- إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية الهادفة إلى زيادة وعي الجمهور بحقوقه وواجباته الدستورية والقانونية والقضائية، وتعريفه بكل ما يتعلق بطبيعة عمل الوزارة، وما يرتبط بذلك من مفاهيم وإجراءات وممارسات.
- إضافة رابط موقع شهادة عدم المحكومية ورابط الخدمات الالكترونية على موقع الوزارة الالكتروني بالتعاون مع مديرية أنظمة المعلومات.
- إعداد التقارير الصحفية اليومية ورقيا.
- اصدار الكتاب السنوي الخامس للعام ٢٠١٤
- إصدار العدد السابع عشر والثامن عشر من نشرة وزارة العدل الإخبارية ورقيا الكترونيا.
- تنفيذ قرارات الإعلان لمحاكم ومديريات ووحدات الوزارة الإدارية .
- اطلاق موقع الوزارة الالكتروني الجديد بالتعاون مع لجنة إدارة وإدامة الموقع الالكتروني..
- تنزيل مقتنيات المكتبة على برنامج الإكسل و تم نشره على موقع وزارة العدل
- تقديم خدمة الإعارة للمستفيدين من الكتب المتوفرة .
- مخاطبة نقابة المحامين و الحصول على مطبوعات النقابة لآخر تعديلات القوانين
- متابعة انجازات ونشاطات المديريات المختلفة في الوزارة من خلال إعداد مواد صحفية خاصة بطبيعة عملها ونشاطاتها ونشرها وفق الآلية المعتمدة.

# أبرز االاخبار الصحفية

# أبرز االاخبار الصحفية

## ابرز االاخبار الصحفية التي نشرتها مديرية الاتصال في وسائل الاعلام

**(المؤتمرات ، ورش العمل، الندوات )**

١. العدل تطلق تطبيقا على الهواتف الذكية للاستعلام عن القضايا

٢. التلهوني يفتتح مكتباً دائماً لكاتب العدل في مقر «مستثمري الإسكان

٣. العدوان: خطة التدريب لهذا العام طالت ١٥٠٠ قاضيا / خلال افتتاحه ندوة تسبيب الاحكام القضائية ٢٠١٥/١٢/١

٤. بدء استقبال طلبات «العدل المرخص" ٢٠١٥/١١/٢٩

٥. التلهوني يؤكد أهمية توحيد العمل القضائي العربي لمكافحة الإرهاب ٢٠١٥/١١/٢١

٦. السيسي يلتقي وزراء العدل العرب ٢٠١٥/١١/١٩

٧. الاردن يترأس الدورة الحادية والثلاثون لاجتماعات العدل العرب في القاهرة ٢٠١٥/١١/١٧

٨. حلقة نقاشية في المعهد القضائي عن كيفية اسناد التهم ٢٠١٥/١١/١٦

٩. اختتام مؤتمر التحكيم والوسائل البديلة لتسوية النزاعات بالعقبة ٢٠١٥/١١/١٤

١٠. النسور: الاردن من اوائل الدول التي سنت قانونا للتحكيم ٢٠١٥/١١/١٢

١١. ندوة في المعهد القضائي حول «مكافحة الجرائم المالية" ٢٠١٥/١١/١٠

١٢. مهمة تاريخية لتقنين استقلال القضاء، و«محاولة»استعادة وتعزيز هيبة القانون ٢٠١٥/١١/٩

١٣. لقاء : د.بسام التلهوني وزير العدل ٢٠١٥/١١/٢

١٤. المعهد القضائي الأردني ينظم دورة تدريبية حول قانون المنافسة ٢٠١٥/١١/٢

١٥. لقاء : د. بسام التلهوني وزير العدل ٢٠١٥/١٠/٢٦

١٦. لقاء: د. بسام التلهوني وزير العدل ٢٠١٥/١٠/١٩

١٧. التلهوني: نموذج موحد لضبط التقارير الطبية القضائية ٢٠١٥/١٠/١٣

١٨. ٤٧ محامياً يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل ٢٠١٥/١٠/١٣

١٩. المعهد القضائي ينظم ورشة حول المبادئ الاساسية في القانون الدستوري ٢٠١٥/١٠/١٢

٢٠. البنك الأوروبي يقدم تدريبا للقضاة ٢٠١٥/١٠/٦

٢١. دورة تدريبية حول قانون الملكية الفكرية في المعهد القضائي الاردني /المنظمة الدولية لقانون التنمية ٢٠١٥/١٠/٥

٢٢. جلسة تشاورية لتأسيس نظام وطني للمساعدة القانونية ٢٠١٥/١٠/٤

٢٣. المعهد القضائي ينظم ورشة حول المبادئ الاساسية في القانون الدستوري ٢٠١٥/١٠/٤

٢٤. وزير العدل يبحث مع رئيس المحكمة الدستورية الفرنسية التعاون القانوني والقضائي ٢٠١٥/٩/٢٩

٢٥. التلهوني : هيومان رايتس ووتش تشيد بتعديلات مقترحة على قانون العقوبات ٢٠١٥/٩/٢٨

٢٦. العدل تدعم جهود نقابة المحامين في تقديم خدمات المساعدة القانونية ٢٠١٥/٩/٢٢

٢٧. ٢٢ محاميا يؤدون اليمين القانونية امام وزير العدل ٢٠١٥/٩/٢٢

٢٨. التلهوني: بدء تطبيق الاسوارة الالكترونية بعد نفاذ قانون «المحاكمات الجزائية" ٢٠١٥/٩/٢١

٢٩. وزير العدل : نظام التنظيم الإداري لتطوير هيكل الوزارة ٢٠١٥/٩/١٠

٣٠. حلقة نقاشية في المعهد القضائي الأردني/حول التحقيق وضبط الأقوال للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة والضباط العاملين في مجال التحقيق من مديرية الأمن العام ٢٠١٥/٩/٨

٣١. الأردن الأول عربياً بحقوق الإنسان .. إنجاز وطني بطموحات ملكية ٢٠١٥/٩/١

٣٢. اجتماع لجنة تحديث وتطوير خدمات وزارة العدل مع نقابة المحامين ٢٠١٥/٨/٢٥

٣٣. بسام التلهوني: قائد الثورة التشريعية الاصلاحية في وزارة العدل ٢٠١٥/٨/٢٣

٣٤. الربط الالكتروني بين وزارة العدل ومديرية الامن العام ٢٠١٥/٨/٢٢

٣٥. أمين عام وزارة العدل يجتمع مع اعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ٢٠١٥/٨/٩

٣٦. (٣٦) محامياً يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل ٢٠١٥/٨/٥

٣٧. العدل تسعى مع الاتصالات لتحويل خدمات الوزارة و المحاكم الى خدمات «إلكترونية» ٢٠١٥/٨/٤

٣٨. العدل تعقد اجتماعا لمناقشة المقترحات حول ضبط التقارير الطبية ٢٠١٥/٨/٤

٣٩. وزير العدل يستقبل المدير الاقليمي لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠١٥/٨/٤

٤٠. لقاء حواري حول مشروع القانون الجديد لكاتب العدل ٢٠١٥/٨/٣

٤١. دليل ارشادي للمدعين العامين بخصوص قضايا التعذيب بالتعاون مع معهد العناية بصحة الاسرة ٢٠١٥/٨/٣

٤٢. دليل ارشادي للمدعين العامين بخصوص قضايا التعذيب بالتعاون مع معهد العناية بصحة الاسرة ٢٠١٥/٨/٣

٤٣. مجلس الوزراء يبحث نظام السوار الالكتروني ٢٠١٥/٨/٢

٤٤. التلهوني: موقع وزارة العدل يقدم خدمة الحاسبة الالكترونية ٢٠١٥/٧/٢٧

٤٥. الأردن يتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠١٥/٧/٢٦

٤٦. التلهوني لـ الرأي: تعديلات تشريعية وإدارية لتقصير أمد التقاضي ٢٠١٥/٧/٢٦

٤٧. جمعية البنوك والمعهد القضائي يوقعان مذكرة تعاون في مجال التدريب ٢٠١٥/٧/٩

٤٨. تفقد وزير العدل الدكتور بسام التلهوني اليوم الاربعاء محكمة بداية مادبا يرافقه فريق من الوزراء ٢٠١٥/٧/١

٤٩. توقيع اتفاقية تعاون لدعم وتعزيز منظومة حقوق الانسان ٢٠١٥/٦/٢٤

٥٠. وزير العدل يتفقد سير العمل في محكمة بداية جنوب عمان ٢٠١٥/٦/١٦

٥١. مؤتمر يوصي بمراجعة التشريعات الوطنية بما يتفق والمعايير الدولية لمناهضة التعذيب ٢٠١٥/٦/١٦

٥٢. جمالية : حريصون على تطوير المنظومة التشريعية الخاصة بمناهضة التعذيب ٢٠١٥/٦/١٥

٥٣. مؤتمر (مناهضة التعذيب) في البحر الميت.. غداً ٢٠١٥/٦/١٣

٥٤. وزارة العدل تكرم عددا من موظفيها بمناسبة الاعياد الوطنية ٢٠١٥/٦/١

٥٥. وزير العدل يزور نقابة المحامين ٢٠١٥/٦/١١

٥٦. التلهوني يفتتح دورة «التحكيم والخلافات في العقود الهندسية والإنشائية ٢٠١٥/٦/١٠

٥٧. التلهوني : قانون العقوبات الجديد يواكب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ٢٠١٥/٦/٩

٥٨. وزارة العدل تربط دوائر التنفيذ مع نظام» إي فواتيركم ٢٠١٥/٦/٨

٥٩. ندوة تدريب اقليمي حول حقوق العلامات التجارية والتزييف ٢٠١٥/٦/٢

٦٠. التلهوني : دولة القانون والمؤسسات تصون سيادة القانون واستقلال القضاء ٢٠١٥/٥/٣١

٦١. التلهوني: «معدل العقوبات» يستبدل العقوبة السالبة للحرية في جرائم بسيطة بخدمة المجتمع ٢٠١٥/٥/٢١

٦٢. ٥٣ محاميا يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل ٢٠١٥/٥/٢٠

٦٣. وزارة العدل تنظم مؤتمرا دعما للقطاع القضائي ٢٠١٥/٥/١٨

٦٤. اطلاق مجموعة من الوثائق المحمية في دوائر كُتّاب العدل وأقلام عدم المحكومية ٢٠١٥/٥/١٠

٦٥. وزير العدل يبحث اوجه التعاون في المجالات القانونية والقضائية مع نظيره السويدي ٢٠١٥/٥/٧

٦٦. بطولة وزارة العدل الكروية تنطلق اليوم ٢٠١٥/٥/٢

٦٧. وزير العدل يبحث التعاون مع وفد قضائي من كردستان ٢٠١٥/٤/١٦

٦٨. وزير العدل يدعو لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود ٢٠١٥/٤/١٣

٦٩. أمين عام العدل يبحث التعاون القانوني والقضائي مع وفد ليبي ٢٠١٥/٤/١٢

٧٠. وزير العدل : تشكيل لجنة لتعديل قانون التحكيم الاردني ٢٠١٥/٤/٢

٧١. زير العدل : تشكيل لجنة لتعديل قانون التحكيم الاردني ٢٠١٥/٤/٢

٧٢. التلهوني: مراجعة قانون اصول المحاكمات المدنية لمعالجة مواطن الضعف ٢٠١٥/٤/٢

٧٣. وزارة العدل تنظم حملة للتبرع بالدم ٢٠١٥/٤/١

٧٤. مناقشة مسودة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠١٥/٣/٢٢

٧٥. التلهوني يكرم امهات عاملات بوزارة العدل ٢٠١٥/٣/١٨

٧٦. ورشة عمل لمناقشة مسودة مشروع قانون أصول المحاكمات المدنية ٢٠١٥/٣/١٦

٧٧. التلهوني: المرأة الأردنية أنموذج في الأداء والكفاءة ٢٠١٥/٣/٩

٧٨. بحث التعاون القانوني والقضائي مع فلسطين ٢٠١٥/٣/٩

٧٩. ٤٣ محاميا يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل ٢٠١٥/٣/٥

٨٠. التلهوني يبحث التعاون القانوني والقضائي مع نظيره الليبي ٢٠١٥/٣/٥

٨١. وزير العدل يلتقي النائب العام القطري ٢٠١٥/٣/٢

٨٢. التلهوني يلتقي وزير العدل البريطاني ٢٠١٥/٢/٢٨

٨٣. توقيع مذكرتي تفاهم بين وزارة العدل ونقابة المحامين ٢٠١٥/٢/١٨

٨٤. التلهوني يفتتح اعمال مؤتمر حول التحكيم والوساطة ٢٠١٥/٢/١٤

٨٥. ٣٣ محاميا يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل ٢٠١٥/٢/١٢

٨٦. وزير العدل يبحث مع نظيره العماني إطلاع الاشقاء العمانيين على التجارب الاردنية بالجوانب القضائية ٢٠١٥/١/٢٦

٨٧. التلهوني: قانون الكسب غير المشروع يعزز النزاهة والشفافية ٢٠١٥/١/٢٤

٨٨. وزير العدل: مشروع قانون التنفيذ المعدل يحال الى مجلس الامة خلال ايام ٢٠١٥/١/١٤

٨٩. جمالية: استحداث محاكم أحداث مختصة في المحافظات ٢٠١٥/١/٥

# نبذة عن اللجان الاجتماعية الثقافية الرياضية

# نبذة عن اللجان الاجتماعية الثقافية الرياضية

## لجان الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية

**(وحدة الاتصال الاعلام )**

ضمن إستراتيجية الاتصال التي تتبناها وزارة العدل، والهادفة إلى تعزيز الاتصال والتواصل بين سائر موظفي الوزارة والمحاكم، بينهم وبين نظرائهم لدى شركاء الوزارة الإستراتيجيين من القطاعين العام والخاص و مؤسسات المجتمع المدني بما يرسخ مبدأ الشراكة وإيجاد بيئة عمل داعمة تساند روح الفريق الواحد، وترسيخ صورة الوزارة كمؤسسة رسمية تشجع المبادرات الشخصية وتحفز الطاقات الإبداعية لعنصرها البشري باعتباره رأس المال الحقيقي الذي تبنى عليه جميع جهود التطوير والتحديث، من خلال لجان النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية في الوزارة.

## انجازات اللجان

- حملة التبرع بالدم :

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ تم تحديد موعد لحملة التبرع بالدم في وزارة العدل، وبتاريخ ٢٠١٥/٣/٣ في قصر العدل /العبدلي، حيث وصل عدد الراغبين بالمشاركة في الحملة إلى (٥٦) موظف في مبنى الوزارة و (٧٩) موظف في قصر العدل/العبدلي وتم تسجيل أسمائهم.

- تكريم أقدم (٢٠) موظفة في وزارة العدل :

بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ تم تكريم أقدم (٢٠) موظفة في وزارة العدل والمحاكم بمناسبة يوم المرأة العالمي.

- زيارة والدة الشهيد معاذ الكساسبة وتقديم هدية لها :

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ تمت زيارة والدة معاذ الكساسبة وتقديم هدية تذكارية لها بالإضافة إلى درع ومجسم البتراء.

- زيارة (٥٠) مريضة في مركز الحسين للسرطان :

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ تم زيارة (٥٠) مريضة في مركز الحسين للسرطان وتقديم هدايا لهن.

- زيارة عائلة موظفة سابقة في مديرية التفتيش القضائي متوفية وتقديم مبلغ مالي لهم

تمت زيارة عائلة الموظفة/ خالده الساعد وتقديم هديه لها بالإضافة إلى درع.

- تكريم أقدم (٢٠) موظف في وزارة العدل :

بتاريخ ٢٠١٥/٦/١١ تم تكريم أقدم (٢٠) موظف في وزارة العدل والمحاكم بمناسبة احتفالات المملكة بمناسبة يوم الاستقلال.

- بطولة وزارة العدل الكروية الرابعة

بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٢ أقيم حفل الختام لبطولة وزارة العدل الكروية الرابعة في صالة الامير فيصل/ ملعب الملك عبد الله الثاني بالقويسمة والتي جمعت بين فريق محكمة بداية عمان وفريق مركز الوزارة والتي انتهت بفوز مركز الوزارة

# اصدارات وزارة العدل
# لعام (٢٠١٥)

# اصدارات وزارة العدل لعام (٢٠١٥)

بهدف نشر الثقافة والتوعية القانونية قامت وزارة العدل بتنفيذ عدد النشرات التي تم نشرها على موقعي الوزارة الالكتروني والداخلي Intranet بالتنسيق مع الجهات المعنية ومن أبرزها:

١. بوسترات الكاتب العدل المرخص
٢. النشرة الإخبارية السابعة عشر والثامنة عشر لوزارة العدل.
٣. الكتاب السنوي الخامس لعام ٢٠١٤
٤. كتيب عن المؤتمر الثاني لمناهضة التعذيب
٥. استراتيجية وزارة العدل ٢٠١٤-٢٠١٦
٦. تصميم بنار اصدار عدم المحكومية الكرتونيا

# العدل في صور

مجلس وزراء العدل العرب في القاهرة

## لقـــــاءات

الامين العام القاضي احمد جمالية

# لقـــــاءات

التلهوني ونظيره لليبي

التلهوني يلتقي وزير العدل البريطاني

السفير الاسترالي

السفير الاماراتي

السفيره الامريكية

زيارة معاليه الى سلطنة عمان

# لقـــــاءات

القضاء العسكري

زيارة الوفد الفيديرالي الامريكي

## لقـــــاءات

المحكمة الجنائية الهولندية

النائب العام القطري

يلتقي مع وفد قضائي من كردستان

زيارة معاليه الى سنغافورة

يلتقي مع نظيره السويدي

بحث التعاون القانوني والقضائي مع فلسطين

## مؤتمـــــرات

مؤتمر مناهضة التعذيب

# مؤتمـــــرات

مؤتمر صحفي

مؤتمر صحفي الوثائق المحمية

مؤتمر صحفي عن كاتب العدل المرخص

مؤتمر صحفي عن اطلاق نموذج موحد لضبط التقارير الطبية القضائية

مؤتمر صحفي عن اصول المحاكمات المدنية

## مؤتمـــــرات

مؤتمر حول التحكيم والوساطة

مؤتمر الأردن يتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مؤتمر صحفي عن قانون العقوبات الجديد يواكب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

مؤتمر صحفي حول اطلاق مجموعة من الوثائق المحمية في دوائر كُتّاب العدل وأقلام عدم المحكومية

مؤتمر حول تطوير المنظومة التشريعية الخاصة بمناهضة التعذيب

مؤتمر التحكيم

## اتفاقيـــــات

توقيع اتفاقية لربط الالكتروني بين العدل والامن العام

# اتفاقيـــــــات

توقيع مذكرة تفاهم المعهد الديمقراطي الامريكي

توقيع مذكرتي تفاهم بين وزارة العدل والمحامين

توقيع اتفاقية تعاون لدعم وتعزيز منظومة حقوق الانسان

# ورشـــــات

ورشة عمل عن الجرائم المالية

# ورشـــــات

التلهوني يفتتح دورة التحكيم والخلافات في العقود الهندسية والإنشائية

ندوة العلامات التجارية والتزييف

ندوة في المعهد القضائي حول مكافحة الجرائم المالية

ورشة عمل لمناقشة مسودة مشروع قانون أصول المحاكمات المدنية

ورشة عن كاتب العدل

افتتاح مكتب كاتب العدل في جمعية الاستثمار

ورشة اطلاق الموقع الاكتروني

ورشة اطلاق الموقع الاكتروني

## جـــــولات

تفقد محكمة بداية عمان

تفقد وزير العدل محكمة بداية مادبا يرافقه فريق عمل من الوزارة

## لجـــــان

تكريم معاذ الجريري

لجان مرضى السرطان

تكريم والدة الشهيد معاذ الكساسبة

التبرع بالدم

# لجـــــان

التبرع بالدم

التبرع بالدم

العدل تكرم عددا من موظفيها بمناسبة الاعياد الوطنية

تكريم الامهات

تكريم

لجـــــان رياضية

لجـــــان رياضية

وزارة العدل

**إعداد وحدة الاتصال والاعلام**
**وزارة العدل**

**www.moj.gov.jo**

لقد تم إعداد هذا المنشور بمساعدة من الاتحاد الأوروبي.
إن محتوى هذا المنشور هو من مسؤولية وزارة العدل
ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

# وزارة العدل


جبل عمان – الدوار الثالث – شارع توفيق أبو الهدى

هاتف: ٩٦٢٦٤٦٠٣٦٣٠+ | فاكس: ٩٦٢٦٤٦٤٣١٩٧+

ص.ب ٦٠٤٠ عمان ١١١١٨ الأردن

**moj.gov.jo**



تم انتاج هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي

This publication was produced with the support of